وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص : اقتصاد و تسيير المؤسسة

تحت عنوان :

دور الاقتصاد المعرفي في تطوير المؤسسة الاقتصادية

إعـــــداد الطالبة :

بوشامي مريم

إشـــــراف

د.محمد عيسى محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة
رمضاني محمد	رئيسي
د.محمد عيسى محمد محمود	مشرفاً
ودان بوعبد الله	مناقشا

السنة الجامعية : 2017 / 2018

اهدي ثمرة جهدي هذه إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وبلسم جراحي
،

إلى نبع الحنان وسر الأمان ،إلى الغالية التي سهرت على راحتي ،إليها كل امتناني إلى التي لو أفنيت عمري لأرضيها لما وفيت حقها "أمي الغالية "أطال الله عمرها

إلى من احمل اسمه بكل افتخار ارجوا من الله ان يمد عمره ليرى ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار " ابي العزيز"

الى من جمعني معهم ظلمة رحم واحد،وضمني معهم جدران بيت واحد إخواني وأخواتي كل باسمه

إلى من كانت معي في السراء والضراء صديقتي وأختي الغالية "زهيرة عابيد"

الى ابنة عمي الغالية حورية بوشامي

إلى من كان سندي لإكمال هذه المذكرة "توفيق "

إلى كتاكيت البيت إلى من أرى السعادة في ضحكاتهم "سرين "ياسمين " محمد زيد "" يونس "

إلى كل من يحمل اللقب ..... بوشامي

إلى كل أساتذتي الكرام في كل الأطوار

الى من تمنوا لي النجاح في هذا العمل الى من اذكرهم بقلبي ولم اذكرهم بقلمي

مريم بوشامي

كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل ،و نصلي و نسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد معلم هذه الأمة و مرشدها .

أتقدم بخالص شكري إلى المشرف الدكتور: محمد عيسى محمد محمود ،الذي تولى الإشراف على هذه المذكرة ،ومدني بنصائحه القيمة وتوجيهاته التي كان لها الأثر البارز في انجاز هذه الدراسة.

كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى اللجنة الموقرة بقبولها مناقشة هذه المذكرة.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني ودعمني في إنجاز هذا العمل المتواضع .

الطالبة:

بوشامي مريم

الفـــهرس

فهرس المحتويـــات

الإهداء
كلمة شكر
قائمة الاشكال
قائمة الجداول
المقدمة .....ب-ج
الفصل الاول:ماهية المؤسسة الاقتصادية.....01
تمهيد.....02
المبحث الاول :مفهوم المؤسسة الاقتصادية وتصنيفاتها.....03
المطلب الاول :..تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها.....03
المطلب الثاني :اهداف المؤسسة الاقتصادية ووظائفها.....05
المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية.....10
المبحث الثاني :محيط المؤسسة الاقتصادية وتمويل نشاطاتها 15
المطلب الاول :محيط المؤسسة الاقتصادية.....15
المطلب الثاني :موارد المؤسسة الاقتصادية.....19
المطلب الثالث :المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية.....22
خلاصة.....24
الفصل الثاني :اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية.....25
تمهيد.....26
المبحث الاول :ماهية الاقتصاد المعرفي.....27
المطلب الاول :مفهوم اقتصاد المعرفة.....27
المطلب الثاني :مؤشرات الاقتصاد المعرفي.....31
المطلب الثالث :اهمية ودوافع االنتقال الى الاقتصاد المعرفي.....34
المبحث الثاني :اقتصاد المعرفة والمؤسسة الاقتصادية.....39
المطلب الاول :دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.....39
المطلب الثاني :دور البحث والتطوير في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة.....44
المطلب الثالث : دور الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة.....46
خلاصة.....49
الفصل الثالث :واقع اقتصاد المعلرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.....50
تمهيد.....51
المبحث الاول :المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية.....52
المطلب الاول:تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.....52
المطلب الثاني : الاصلاحات التي مرت بها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.....53
المبحث الثاني :واقع اقتصاد المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.....55

فهرس المحتويـــات

المطلب الاول : سبل الاندماج في اقتصاد المعرفة.....56
المطلب الثاني :افاق ادارة المعرفة بالمؤسسة.....59
المطلب الثالث :وضعية تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الجزائرية.....60
المطلب الرابع: واقع وآفاق البحث والتطوير في الجزائر.....62
خلاصة.....64
خاتمة 66
قائمة المراجع 69

قائمـــــــــة الجـــــــداول
و الأشكـــــــــــال

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	صفحة
1-1	وظيفة الانتاج	09
2-1	وظيفة التسويق	09
3-1	وظيفة الموارد البشرية	10
4-1	مصادر المعرفة وعملياتها	38
5-1	مفهوم الابتكار – الاول الى الفكرة –المنتج والسوق	46
6-1	اساليب التنافسية الحديثة ومن بينهم الابتكار	48

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	المؤشرات الداعمة لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة خلال الفترة الممتدة من 2014 -2016	59

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
3-1	المؤشرات الداعمة لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة خلال الفترة الممتدة من 2014 -2016	59

المقدمـــــــــــــة

لقد أصبحت المعرفة ثروة دائمة الأثر والتطوير ، ثروة لا تنضب مادام العقل البشري قادرا على الابتكار والتطوير ، لما تسبقه من قيم المنتجات الاقتصادية التي تخضع للمسات التطوير ، واستثمارها، ويمكن الجزم بان تلك المعرفة اضطلعت بدور محوري ومتواصل في تطوير المجتمع البشري وفي دعم انجازاته المادية ، فضلا عن انجازاته المؤسسية والثقافية.

و المعرفة ليست بالأمر الجديد ،حيث شهد العالم ابتداء من الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في تاريخ البشرية وهو عبارة عن التحول الثالث بعد ظهور الزراعة والصناعة ، وتمثل هذا التحول بثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات ، فأصبحت المعلوماتية والمعرفة موردا أساسيا من الموارد الاقتصادية، وظهر ما يسمى اقتصاد المعرفة، فالدول التي ترغب في ركوب قطار التقدم والانتقال إلى الاقتصاد المعرفي ،فعليها امتلاك وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح واستثمارها بكافة أبعادها العلمية الدقيقة من خلال الاستخدام الكثيف للمهارات (رأس المال الفكري) وأدوات المعرفة الفنية و الابتكارية و التقانة (التكنولوجيا) المتطورة لأنهما يشكلان إضافة حقيقة للاقتصاد الوطني وقاعدة للانطلاق نحو التحول الى الاقتصاد المعرفي على مستوى الاقتصاد الكلي . اما على مستوى الاقتصاد الجزئي فتصبح المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة تعتمد على عوامل إنتاج حديثة متمثلة في المعرفة والتكنولوجيا بالإضافة إلى العوامل التقليدية، مما يمكنها من مواجهة التحولات الجديدة المتميزة بالديناميكية وبالتطور السريع على المستوى التكنولوجي والمعرفي،وبالتالي انتهاج سبل التنافسية وتحقيق مزايا تنافسية من طرف المؤسسات تسمح لها بالتفوق على منافسيها، ومن ثم تحقيق البقاء والاستمرارية .

<u>الإشكالية:</u> انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال الجوهري التالي:

إلى أي مدى يساهم اقتصاد المعرفة في تطوير المؤسسة الاقتصادية ؟

ومن اجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الإشكال نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالمؤسسة الاقتصادية ؟ و ماهي أهم أهدافها ؟
- ما المقصود بالاقتصاد المعرفي ؟ وماهي مؤشراته ؟
- ماهو واقع اقتصاد المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟

<u>فرضيات البحث :</u>

لمعالجة الإشكالية المطروحة سوف نعتمد الفرضيات التالية:

- المؤسسة هي وحدة تمارس النشاط الإنتاجي، والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من اجل تحقيق أفضل ربح بأقل تكلفة و ضمان زيادة مستمرة في الربح.
- تعتبر الميزة التنافسية هدفا استراتيجيا تسعى المؤسسات لاقتصادية إلى تحقيقها من خلال تفعيل مصادر جديدة ممثلة في الكفاءة ، الجودة و المعرفة.
- تتوفر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حاليا على بعض الإمكانات والمؤهلات من شأنها أن تساعدها في الاندماج في اقتصاد المعرفة.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة الى إبراز النقاط التالية:

- التعريف باقتصاد المعرفة.
- أهمية الاقتصاد المعرفي في المؤسسة الاقتصادية .
- دور اقتصاد المعرفة في تحسين الميزة التنافسية بالمؤسسة الاقتصادية .
- واقع اقتصاد المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية .

دوافع وأهمية الدراسة :

إن اختياري لهذا الموضوع- دور اقتصاد المعرفة في تطوير المؤسسة الاقتصادية – ينبع من اهتمامي بالمواضيع التي ترتبط بالتخصص من جهة ، و من جهة أخرى تبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع في البدائل والفرص والاستراتيجيات التي يمكن ان يوفرها اقتصاد المعرفة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتصبح متطورة وقادرة على تلبية رغبات وطلبات زبائنها ،ومنافسة للمؤسسات الأجنبية ، وخاصة أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية رغم الدور الذي يمكن ان تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومواكبة التطورات ،الا أنها مازالت بحاجة لمزيد من الإصلاحات لتصبح عنصر فعال و حيوي في الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة :

حاولنا أن نسلك في هذا البحث أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع، واستخدمنا لهذا الغرض المنهج الوصفي التحليلي ، حيث قمنا بالمزج بين المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وتنظيمها وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج، وذلك بالاعتماد على الكتب والمقالات ، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وكذلك الدراسات والبحوث على شبكة الانترنت .

صعوبات الدراسة :

خلال قيامنا بإنجاز هذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات من أبرزها وأهمها:

- صعوبة الحصول على بعض المراجع الخاصة ،التي كان بمقدورها إثراء الموضوع أكثر .
- تعذر الوصول إلى بعض المعطيات والإحصائيات .
- قلة المراجع خاصة التي تعالج مواضيع الميزة التنافسية للمؤسسة
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية .

خطة وهيكل الدارسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، فقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول مع مقدمة وخاتمة، وهذه الفصول هي:

- الفصل الأول، وتطرقنا فيه إلى ماهية المؤسسة الاقتصادية.
- الفصل الثاني ، وتعرضنا فيه إلى اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية
- الفصل الثالث ، وتناولنا فيه واقع اقتصاد المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية .

ونشير في الأخير إلى أن كل فصل سيكون مسبوقا بتمهيد ومختومًا بخلاصة.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

أساسيات الإدارة الإلكترونية

تمهيـــد :

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية و لا تزال حيزا معتبرا في كتابات و أعمال الكثير من الاقتصاديين, بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية ، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

و نظراً للتحولات و التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية إلى حدّ الساعة, فإن المؤسسة آنذاك لم تعد هي نفسها المؤسسة حاليا, فبالإضافة إلى تنوع و تعدد أشكالها و مجالات نشاطها ،فقد أصبحت أكثر تعقيدا و أصبح الأمر يستدعي اعتماد منهج جديد و ملائم للدراسة و التخلي عن المنهج التقليدي التحليلي،الذي يعالج النظام ككل.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى موضوع ماهية المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية و تصنيفاتها.

المبحث الثاني: محيط المؤسسة الاقتصادية وتمويل نشاطاتها.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية و تصنيفاتها

كانت المؤسسة ولا تزال القلب النابض في الحياة باعتبارها العنصر الفعال والنشيط فيها ، لما تقوم به من عمليات وتحتله من مكانة متميزة داخل المجتمع الاقتصادي ، لذا لا بد من التعريف بهذه الوحدة وكيف ينظر إليها فيما سبق ، إضافة إلى ما تقوم به وما تحتاجه من وسائل مادية ومالية وبشرية .

فالمؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية ، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية ،المالية ، والمادية والإعلامية بغية خلق القيمة المضافة حسب الأهداف في نطاق "مكاني ".

المطلب الأول :تعريف المؤسسة الاقتصادية و خصائصها

أولا - تعريف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية تعار يف متعددة ،فقد عرفها مكتب العمل الدولي على أنها كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي و لهذا المكان سجلات مستقلة .[1]

وهناك من يعرفها بأنها تلك القوالب التي ينظم الناس فيها شؤونهم في علاقتهم بعضهم مع بعض ، والمؤسسة جهاز عمل ، وأجهزة العمل تشمل على تركيبات ونظم وأدوات وتجهيز وتوزيع ...[2]

ويرى البعض أن المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين،هدفه دمج موارد الإنتاج أو تبادل السلع أو الخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة ، و هذا ضمن شروط االقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و ألزماني الذي توجد فيه، و تبعا لحجمه و نوع نشاطه[3].

إن أغلب التعريف الخاصة بالمؤسسة تقدم على أنها وحدة إنتاج للسلع أو الخدمات و هناك من ينظر إليها على أنها متعددة النشاطات ، و منها من ينظر إليها على أنها وحدة توزيع.

إن عملية إعطاء ووضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمر بالغ الصعوبة ، فقد تعددت وتباينت أراء الاقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى عدم الوقوف على تعريف موحد للمؤسسة الاقتصادية أهمها :[4]

* التطور المستمر الذي شاهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها،وخاصة في هذا القرن.
* تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدماتية منها أو الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات.
* اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية، حيث أدى ذلك إلى اختلاف نظرة الاقتصاديين ،ففي النظام الاشتراكي ينظر إلى المؤسسة بطريقة مختلفة عن نظرة الرأسماليين، وعليه ظهرت تعار يف

[1] أحلام مخبي ،تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، دراسة حالة شركات الاشغال العامة والطرقات مذكرة ماجستير ، 2006 2007 ، ص 16

[2] عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة ، 2006- الساحة المركزية ، بن عكنون ،الجزائر ،ص ص 24- 25

[3] ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الطبعة الثانية ، الجزائر،ص ص 10- 17

[4] المرجع نفسه، ص 8

مختلفة للمؤسسة، ومن هنا جاءت تعاريف شاملة تشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط والأهداف ،وفيما يلي ندرج بعض التعريف الشاملة الخاصة بها:

- تعرف المؤسسة على انها " اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخريين، وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد .وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى" [1] .
- تعرف المؤسسة كذلك على انها " شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة " .[2]
- وكما تعرف على " انها مجموعة من الطاقات البشرية والمواد المالية (طبيعية كانت او مادية او غيرها) والتي تشغل فيما بينهما وفق تركيب معين وتوليفة محددة قصد انجاز او أداء المهام المنوط بها من طرف المجتمع " .[3]

ثانيا : خصائص المؤسسة الاقتصادية

من التعاريف السابقة للمؤسسة ، يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية :

- **الشكل الاقتصادي** :و يكون على شكل سلع أو على شكل وسائل الإنتاج أو خدمات يستعمله المواطن ، و لكي تستمر عملية الإنتاج لابد من ضمان الموارد المالية و يكون ذلك عن طريق الاعتماد أو القروض أو الجمع بين هذه العناصر ، و التحديد الواضح للأهداف و السياسة البرامج و أساليب العمل فكل مؤسسة تصنع أهداف معينة تسعى لتحقيقها . [4]

- **الشكل التقني** :المفهوم التكنولوجي و التقنيات الحديثة التي تتطور باستمرار حيث كل دورة إنتاجية فيها إدخالات جديدة و بالتالي تأتي بمعلومات تقنية جديدة.

- **الشكل القانوني** :تعتبر المؤسسة شخصية معنوية قانونية مستقلة تحمل اسما خاصا ، لها ميزانيتها و لها خطتها الخاصة بها ، ملكيتها الخاصة و لها حقوق ، و صلاحيات و هي مسئولة أمام العدالة.

- **الشكل الاجتماعي** :المؤسسة لها طابع جماعي بالنسبة للعمال إنتاجها مرتبط بمؤسسات أخرى إذا سلعها تفيد مجموعة كبيرة من المواطنين ، و هناك خصائص أخرى منها:

---

[1] المرجع السابق مباشرة ، ص 10

[2] صمويل عبود ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1982،ص 58

[3] أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ، ص15 :

[4] بالضياف العيد ، جامعة قصدي مرباح ، ورقلة ، المؤسسة الاقتصادية بين الاهداف وتحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة الماستر ، السنة الجامعية 2012/ 2013 ،ص 11

- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يدخل لها من تمويل كاف و ظروف سياسية مواتية و يد عاملة كافية و قادرة على تكييف نفسها مع الظروف.

- زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها[1].

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها الحقوق وصلاحيات او من حيث واجباتها ومسؤوليتها .

- القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من اجلها .

- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية ،وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة .

- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافها معينة تسعى الى تحقيقها أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج تحقيق رقم أعمال معين ...

- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ، ويكون ذلك أما عن طريق الاعتمادات ، وإما عن طريق الإيرادات الكلية ، او عن طريق القروض ، او الجمع بين هذه العناصر كلها او بعضها .

- لابد ان تكون أيجب أن يشمل اصطلاحا مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة اذا ضعف مبرر وجودها او تضاءلت كفاءتها...لمؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة ، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها:

- تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها .

- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي ، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني ، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد .

- يجب ان يشمل اصطلاحا مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة اذا ضعف مبرر وجودها او تضاءلت كفاءتها...[2]

المطلب الثاني : أهداف المؤسسة الاقتصادية ووظائفها

إن المؤسسة الاقتصادية مهما كان حجمها او طبيعة نشاطها فإنها تنشا لغرض تحقيق غاية معينة أو هدف رئيسي،يتم تحقيقه عبر جملة من الأهداف الفرعية التي تصب في مسار الهدف الرئيسي على غرار:

-البحث عن أفضل ربح بأقل تكلفة (ا لتكاليف)و ضمان زيادة مستمرة الربح.

- تكثيف مستمر في عملية إعادة الإنتاج يعني النمو و الزيادة الإنتاجية.

- تحسين متواصل لوضع العمال) الوضع المالي ، ظروف و شروط العمل ، المنح ، المواصلات ، الترقية ، العطل ، التكوين ،...

- تحقيق الأمن و الاستقرار في الشغل بالنسبة للعامل.

[1] نفس المرجع السابق ،ص 12

[2] أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ، ص15

- تلبية حاجيات المستهلكين المحليين بأثمان معقولة و هو الهدف الرئيسي للمؤسسة ، و يتمثل هذا في النوعية العالية للمنتوج، تقديمه في وقته المحدد تسليم و توزيع المنتج حسب العقود المبرمة، و كل هذا يحتاج إلى دراسة فاحصة لحاجيات المستهلك و أذواقه لكي يقدم له المنتوج حسب الطلب رفع المستوى المعيشي للأفراد.[1]

وبشكل عام وعلى المد البعيد تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق الاستعمال العقلاني للموارد الاقتصادية المتاحة (المادية ، البشرية ، المالية والتقنية) خلال ممارستها للنشاط الذي تتخصص به، في محاولة الى تحقيق التراكم وخلق الثروات ، اما على المدى المتوسط والقصير فان المؤسسة تحاول ان تنتج منتجاتها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات المستهلك وتدفعها لزيادة الطلب على منتجاتها او خدماتها ، وتوسيع حصتها في السوق الذي تعمل فيه ، مما يؤدي الى زيادة رقم أعمالها وحجم أرباحها و وتحقيق معدل الربحية المطلوب .

بمعنى أخر إن غاية المؤسسة الاقتصادية او هدفها الرئيسي في ظل اقتصاد السوق هو : " تحقيق اعلى معدل ممكن من الربحية وتطوير وتحسين هذا المعدل سنة بعد أخرى "، ويمكن تعريف الربحية بكونها " الصيغة القياسية للعلاقة مابين النتيجة التي تحققها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ورؤوس الأموال التي استخدمت لتحقيق هذه النتيجة "[2]

أولا :أهداف المؤسسة الاقتصادية

إن أصحاب المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية منها أو خاصة، يسعون وراء إنشائهم للمؤسسة،إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تختلف وتتعدد، باختلاف أصحاب وطبيعة وميدان نشاط المؤسسات،ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1- **الأهداف الاقتصادية**

1-1 :تحقيق الربح[3]

يعتبر تحقيق الربح المبرر الأساسي لوجود المؤسسة لأنه يسمح لها بتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع قدراتها الإنتاجية و تطويرها أو على الأقل الحفاظ عليها وبالتالي الصمود أمام منافسة المؤسسات أأخرى و الاستمرار في الوجود..

2-1 :عقلنه الإنتاج

أي الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج و رفع إنتاجياتها من خلال التخطيط المحكم و الدقيق للإنتاج والتوزيع ثم مراقبة تنفيذ الخطط و البرنامج و ذلك بهدف تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية و المالية والإفلاس في آخر المطاف نتيجة لسوء استعمال عوامل الإنتاج.

3-1تغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع[4]:

وهذا من خلال تحقيق كامل عناصر الإنتاج لتلبية الحاجات المتزايدة، ويجب أن يحقق الإنتاج مايلي:

---

[1] بالضياف العيد ، مرجع سابق،ص 12.

[2] خالص صافي صالح ، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر ،ص 19 ، ص 20

[3] ناصر دادي عدون اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية ،الجزائر ، الطبعة الثانية 1998 ، ص ص 17 - 18

[4] عمار زيتوني ، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 09 مارس 2006، ص 43

-مستوى عالي من المرونة؛
-أن يتم الإنتاج في وقته المحدد دون تقديم أو تأخير؛
-أن يتم تسليمه لطالبيه في الوقت المحدد.

2-الأهداف الاجتماعية:

من بين الأهداف الاجتماعية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية على تحقيقه مايلي:

2-1ضمان مستوى مقبول من الأجور:

يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، إذ يعتبر العمال العنصر الحيوي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسة وطبيعة النظام الاقتصادي ومستوى المعيشي.

2-2 تحسين مستوى معيشة العمال:

إن التطور السريع الذي شهدنه المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتجات جديدة بإضافة إلى التطور الحضاري لهم.

2-3توفير تأمينات ومرافق للعمال:

تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم ...الخ[1]

2-4 :تأهيل العمال

حيث يتم تدريب وتطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية، وهذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين وتدريب من أجل رفع المستوى المهني، والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال.

3-الأهداف التكنولوجية: من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة

-**البحث والتنمية** :حيث مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، ويمثل هذا البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، تؤدي إلى التأثير على لإنتاج ورفع المر دودية الإنتاجية في المؤسسة.

كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها من خلال الخطة التنموية العامةللدولة المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من مؤسسات البحث العلمي، والجامعات والمؤسسات الاقتصادية[2].

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص : 19
[2] المرجع نفسه، ص 21

ثانيا :وظائف المؤسسة الاقتصادية

لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه ، فإنها تقوم بتنظيم نشاطها وفق نسق محدد يتوافق مع طبيعتها وحجمها ، وفي الغالب إن هذا التنظيم يستند أو بقوم على أساس المهام أو الوظائف أو الوظائف الواجب انجازها والتي عن طريقها يمكن الوصول إلى تحقيق المراحل او الأهداف الفرعية التي تصب في النهاية ف تحقيق المراحل أو الأهداف الفرعية التي تصب في النهاية في المجرى المؤدي إلى تحقيق غاية المؤسسة او هدفها الرئيسي.[1]

تتعدد وظائف المؤسسة ويختلف الباحثون والمختصون في تحديد عددها وطريقة تصنيفها ، ولكن في الغالب يعتبر النشاط الذي تمارسه المؤسسة من بين الرئيسية و الأساسية المعتمدة في تحديد هذه الوظائف ، حيث نلاحظ في المؤسسة الصناعية مثلا ان النشاط الذي تتخصص به هو الإنتاج المادي ، اما في المؤسسة التجارية فان نشاطها يتركز على الشراء وإعادة البيع للبضائع ، اما في المؤسسة الخدماتية فانها تنتج الخدمات وتسوقها .

لذلك نلاحظ بان وظيفة الشراء تعتبر وضيفة تمارسها جميع المؤسسات رغم اختلاف نشاطها .[2]

للمؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي:

1-الوظيفة المالية: تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة، فالمؤسسة لا تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق ..دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الإنفاق.

وتعرف الوظيفة المالية على أنها مجموعة من المهام والعمليات، التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية.

2-وظيفة التموين: التموين كمجموعة من مهام والعمليات، يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليا من خارج المؤسسة، بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة .[3]

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن وظيفة التموين تنقسم إلى مهمتين فرعيتين :مهمة الشراء ومهمة التخزين.

ا -مهمة الشراء

هي مجموعة من الأنشطة التي تختص بتوفير مستلزمات النشاط من خارج المؤسسة بالكمية والجودة والأسعار المناسبة، وفي التوقيت ومن المصدر المناسبين[4].

ب -مهمة التخزين : هي مجموعة من الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المؤسسة على أساس أنظمة محكمة، ووفق صيغ معينة وعبر أجهزة مختصة، لتأمين الإمداد المستمر بالمستلزمات السلعية لعمليات التشغيل في الزمن المحدد وبالكميات والنوعية المطلوبتين[5].

3 -وظيفة الإنتاج:

[1] خالص صافي صالح ، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر ص 30

[2] المرجع نفسه، ص 30

[3] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ص 294

[4] علي الشرقاوي ، المشتريات المخزنة و ادارة المخازن ، الدار الجامعية ، بيروت 1995 ص 20

[5] احمد طرطار،الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ، ص75

يعتبر الإنتاج الوظيفة الأساسية للمؤسسات الإنتاجية فهو المبرر لوجودها و الحافز على استمرارها و بقاءها كون الإنتاج يرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية و بالتالي فإنه يستمر ما دامت الحاجة الإنسانية قائمة.ويمكن تعريفها بأنها" عملية إنتاج المنفعة أو المنافع التي يقام العمل من أجل خلقها وبيعها كوسيلة لتحقيق الربح[1]"

الشكل رقم(1-1): وظيفة الإنتاج

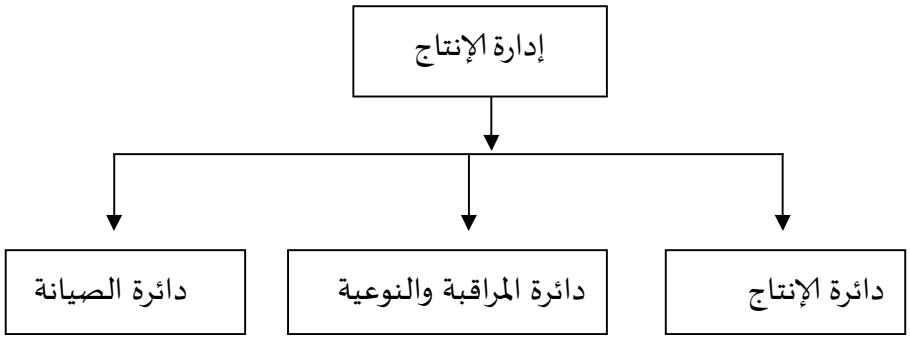

المصدر : محمد رفيق الطيب ، مدخل للتسيير، الجزء الاول ، مرجع سبق ذكره ، ص 119

4- وظيفة التسويق:

يعد التسويق من المفاهيم التي استقطبت انتباه و اهتمام العديد من الاقتصاديين و الباحثين خلال العقود لأربعة الأخيرة و تركز هذا الاهتمام حول كيفية تعريف مفهوم التسويق.

ويعرف التسويق على أنه مجموع العمليات و المجهودات التي تبذلها المؤسسة من اجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق، و ما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتوج الشكلية و التقنية حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة، و كل ما يبذل من جهود في عملية ترويج و توفير المنتوج للمستهلك في الوقت المناسب و بالطريقة الملائمة حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه و بأسعار ملائمة تحقق أكثر أرباحا لها .

الشكل(1-2) وظيفة التسويق

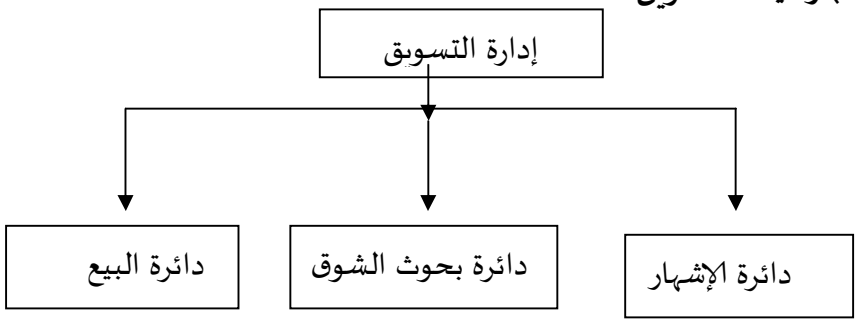

المصدر : محمد رفيق طبيب " مدخل للتسيير " الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر ص 120.

6-وظيفة الموارد البشرية: تحتل وظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة، فهذه الأخيرة لها أموال، زبائن، تكنولوجيا، أسواق...ولتشغيل كل هذا فهي بحاجة إلى محرك أساسي وهو الأفراد.، وتعرف وظيفة الموارد البشرية

[1] سعاد نائف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل لنشر، عمان، الأردن ، 2005 ، ص 226

على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية ,وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها ,بما يمكّن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية.[1]

الشكل (1-3) وظيفة الموارد البشرية

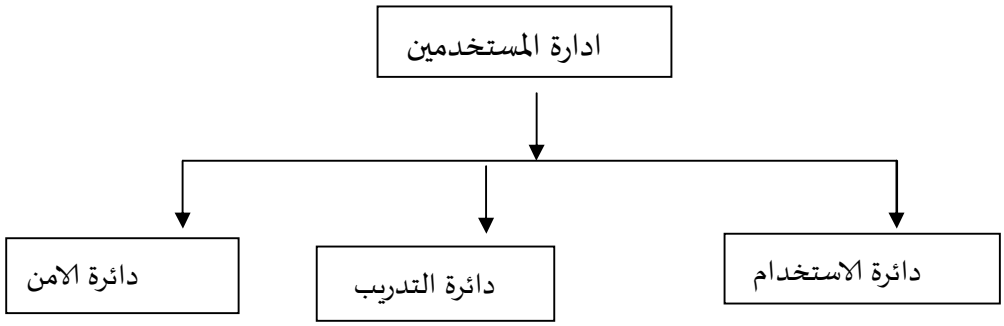

المصدر: محمد رفيق الطيب ، مدخل للتسيير ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ص 125

المطلب الثالث :تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

يتم تقسيم المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بينها استنادا لحجم المؤسسة حيث تأخذ المؤسسة الاقتصادية وفق هذا المعيار الأشكال التالية:

مؤسسات مصغرة – مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة – مؤسسات كبيرة.

ويعتمد في وضع الحدود الفاصلة بين مختلف الأحجام على معياريين رئيسيين :معايير كمية و معايير نوعية .[2]

1-المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الاقتصادية

حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية استنادا إلى مؤشرات كمية ذات طابع إحصائي ومن بين أهم المعايير الشائعة الاستخدام هي:

-معيار عدد العمال (حجم العمالة)

-المعيار المالي أو النقدي والذي يضم معيار رأس المال المستثمر ومعيار حجم المبيعات.

1-1معيار عدد العمال أو حجم العمالة:

يعتبر هذا المعيار الأكثر شيوعا و اعتمادا على الإطلاق في العديد من الدول، حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بين مختلف أحجمها استنادا على حجم اليد العاملة في المؤسسة .ويتم الأخذ بهذا المعيار في العديد من الدول نظرا للخصائص الذي يتميز بها وهي :

- ✓ الثبات النسبي حيث لا يتأثر هذا المعيار بالمتغيرات في قيمة النقود نتيجة عامل التضخم.
- ✓ كذلك توافر البيانات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المؤسسات.

لكن هذا المعيار من جهة أخرى له سلبياته وقد وجهة له عدة انتقادات أهمها.

-أن العمالة المؤقتة تؤدي إلى تغير حجم المؤسسة من وقت لأخر.

-كذلك نوعية التكنولوجيا والمعدات المستخدمة ومدى تطورها يؤثر على حجم العمالة.

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص 327

[2] جمال الدين محمد المرسى، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص3 :

كذلك يعاب على هذا المعيار أن استخدام العمالة وحدها قد لا يعكس تماما الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة.
فعلى سبيل المثال هناك صناعات كثيرة تتطلب استثمارات مالية كبيرة ولكنها توظف عدد صغير من العمال،وبالتالي يمكن اعتبارها صغيرة وهي في الحقيقة العكس، وكذلك هناك صناعات تتطلب استثمارات مالية صغيرة لكنها توظف عدد كبير نسبيا من الأيدي العاملة، وبالتالي يمكن أن تقع في نفس الإشكالية في عملية تصنيفها أيمكن اعتبارها كبيرة بالرغم من كونها صغيرة .[1]

2-1 المعيار المالي أو نقدي:

1-2-1معيار ر أس المال المستثمر:

يتم تصنيف كل نوع من المؤسسات ووضع الحدود الفاصلة فيما بينها على أن لا يتجاوز رأس المال المستثمر في كل نوع حد أقصى معين يختلف باختلاف الدول التي توجد بها تلك المؤسسات وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة وتبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة .[2]
ولا يتم الاعتماد على هذا المعيار كثيرا وهذا راجع إلى أنه يتطلب إجراء تعديلات مستمرة تبعا لمعدلات التضخم، كذلك اختلاف دلالته من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة من قطاع إلى أخر ومن فترة لأخرى.

2-2-1المعيار الثنائي أو المزدوج (العمالة وراس المال):

نظرا لأن العمالة ليست هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية حيث هناك العديد من العناصر الأخرى مثل رأس المال المستثمر فهناك بعض الدول تستخدم خليط من المعياريين" معيار حجم العمالة ومعيار رأس المال "في تصنيف المؤسسات الاقتصادية.
ويعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المؤسسات المختلفة على الجمع مابين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ورأس المال معا في معيار واحد، وذلك عن طريق وضع حد أقصى للعمالة بجانب مبلغ معين لرأس المال المستثمر

3-2-1معيار حجم المبيعات أو حجم الإنتاج أو رقم الأعمال:

هناك بعض الدول تستخدم هذا المعيار لتحديد حجم المؤسسة، حيث كلما كبرت نسبة مبيعات المؤسسة كبر حجمها، حيث تستخدم حجم الإنتاج إذا كانت المؤسسة تتحصل على إيراداتها من مصدر واحد، وتستخدم رقم الأعمال إذا كانت تحصل على إيراداتها من مصادر مختلفة .
كذلك يعاب على هذا المعيار انه يتطلب تعديلا مستمرا وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.

المعايير النوعية لتصنيف المؤسسات الاقتصادية:

نتيجة لبعض العيوب التي تتصف بها المعايير الكمية في تصنيف المؤسسات الاقتصادية هناك من يعتمد على المعايير النوعية في وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات وهذه المعايير تركز على الخصائص الرئيسية التي تتميز بها المؤسسة.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ، دار النهضة العربية ، مصر 1993 ص 15
[2] المرجع نفسه، ص 16

ثانيا : تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا للمعيار القانوني

1- المؤسسة العمومية : وهي المؤسسات التي يعود راس مالها للقطاع العام ، فهي تعتبر مؤسسات الدولة بالإنشاء او التأميم ، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص او أشخاص تختارهم الجهة الوصية ، ينقسم هذا النوع من المؤسسات الى قسمين :[1]

1-2مؤسسات تابعة للجماعات المحلية:

وتتمثل هذه المؤسسات في الولاية و البلدية أو تجمع بين البلديات أو الولايات أو منهما معا، وتكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة ويشرف عليها منشئيها عن طريق إدارتها ، وتحبذ عادة مجال النقل والبناء أو الخدمات العامة.[2]

2- :مؤسسات مختلطة

وهي تلك المؤسسات التي تترك الدولة أو إحدى هيئتها مع الأفراد أو المؤسسات الأخرى في ملكيتها، مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع كذلك لعدة ضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة[3].

3- :المؤسسات الخاصة :

وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، كالمؤسسات الفردية ومؤسسات الشركات على أن كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق و إجراءات تسييرها، ويتم تقسيم المؤسسات الخاصة إلى:

3-1المؤسسات الفردية:

تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى "حيث تختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال الذي يقوم بإنشاء هذه المؤسسة "

ويأخذ هذا النوع من المؤسسات أنواع تتباين من مؤسسات إنتاجية إلى وحدات تجارية أو خدماتية....الخ.

.وغالبا ما يكون عدد العاملين فيها منخفضا

مؤسسات الشركات:

يعرف المشرع الجزائري الشركة على أنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك وتنقسم الشركات على ثلاث أقسام رئيسية هي:

1-شركات الأشخاص -2 الشركات ذات المسؤولية المحدودة -3 شركات الأموال[4].

---

[1] ناصر دادي عدون مرجع سابق ص 59 ، 60

[2] احمد طرطار ، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة ، مرجع سابق ص 17

[3] صالح خالص ، المبادئ الاساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون الجزائر ، ص 15

[4] مادة 566 من القانون التجاري الجزائري ،تبعا ل المرسوم التشريعي رقم 93- 08 المؤرخ في 25 افريل 1993

1-شركات الأشخاص:

وتعتبر امتداد للمؤسسات الفردية وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء 20 شخصا ويتم اقتسام الربح والخسارة وتنقسم بدورها شركات الأشخاص إلى ثلاث أقسام:

أ- شركات التضامن ب -شركات التوصية ج -شركات المحاصة

أ -شركات التضامن

تعد هذه الشركات من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تكون متساوية أو تختلف في القيمة أو في طبيعة الحصة من شريك إلى أخر في حين التزام المؤسسة بواجباتها نحو المتعاملين معها يفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة وتعتبر هذه أهم ميزة في هذه الشركة.[1]

ويكون نشاطها في قطاعات اقتصادية مختلفة وغالبا ما تكون ذات أحجام صغيرة أو متوسطة، ويتقاسم فيها الشركاء الأرباح بنسبة ما قدموه من حصص في رأسمالهم[2].

ب -شركة التوصية البسيطة:

وتكون ملكية الشركة لفئتين فئة الشركاء المتضامنين وهم مسئولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بنسبة ما يملكون، بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال.

وفئة ثانية هم شركاء موصين يساهمون بقسط من رأس مال الشركة وتنحصر مسؤوليتهم المالية في قيمة حصصهم في رأس مال الشركة، ولا يحق لهم إدارة الشركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة .

إنشائها، و التي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعيينها، تقدم إليها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجه[3].

-ج شركة المحاصة:

هي شركة مستترة فيما بين الشركاء أنفسهم وهي تفتقد إلى وجود الشخصية المعنوية حيث تتميز عن الشركات التجارية الأخرى بأن كيانها منحصر بين المتعاقدين، وبأنها غير معدة للإطلاع عليها، فشركة المحاصة لا وجود لها إلا فيما بين الشركاء وتقتصر العلاقة فيما بينهم على كيفية اقتسام الأرباح والخسارة .[4]

2-شركة ذات المسؤولية المحدودة:

الإطار القانوني لشركة ذات المسؤولية المحدودة يضم عددا من الشركاء ، لا يتعدى 20 شريكا،لا يكتسبون نصفه التاجر و لا يسألون عن ديون الشركة و لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص في رأسمالها .تتخذ الشركة اسما خاصا بها ، يجوز أن يكون مشتقًا من الغرض من تأسيسها أو اسم أحد الشركاء ، و أن لا يكون رأسمال الشركة أقل من 1.000.000 دج[5].

و ينقسم رأس المال الى حصص ذات قيمة اسمية متساوية مبلغها 1000 دج على الأقل و لا يمكن أن تكون ممثلة في سندات قابلة للتداول ، لا تحل الشركة ذات المسؤولية المحدودة نتيجة الحظر على أحد الشركاء

هي شركة تؤسس من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص .

---

[1] عزيز العكيلي ، الوسيط في الشركات التجارية ، دراسة فقهية قضائية مقارنة في الاحكام العامة والخاصة.طبعة الاولى، درا الثقافة للنشر والتوزيع، 2007 ،ص 95

[2] مصطفى كمال طه ، وائل انور بندق ، اصول القانون التجاري 2006 ، دار الفكر الجامع،ص 258

[3] عبد الغفور عبد السلام واخرون ادارة المشروعات الصغيرة ، دار الصفاء لنشر والتوزيع ،عمان ، 2001،ص 24

[4] القانون التجاري،" الكتاب الخامس في الشركات التجارية" ، المواد من 544 إلى 842 ،الطبعة2003

[5] المادة 566 من القانون التجاري الجزائري ،تبعا ل المرسوم التشريعي رقم 93- 08 المؤرخ في 25 افريل 1993

وقد حدد المشرع الجزائري رأسمال الشركة بأن لا يقل عن 100000 د ج وينقسم إلى حصص ذات قيمة اسمية متساوية تقدر 1000 دج على الأقل .

- كما لا يجب أن يتجاوز عدد الشركاء عشرين شريكا .

3-شركات المساهمة:

الشركة، وتكون قيمة الأسهم متساوية وقابلة للتداول، وصاحب الأسهم لا يتحمل الخسارة إن وقعت إلا بقدر قيمة الأسهم التي يشارك بها، كذلك يتقاضى عائدات على أسهمه على شكل أرباح موزعة .

إن مسؤولية الشركاء في شركات المساهمة محدودة بحدود الحصة التي يمتلكونها من أسهم الشركة.

وقد حدد المشرع الجزائري عدد الشركاء يجب أن لا يقل على 07 شركاء 6 رأس مال شركات المساهمة بأن لا يقل عن 05 ملايين دج في حالة لجوء الشركة إلى الاكتتاب العام للأسهم، وأن لا يقل عن 01 مليون دج اذا لجأت الشركة إلى التأسيس المغلق .[1]

شركات التوصية بالأسهم:

تعتبر كشركة التوصية البسيطة من حيث ضمها فئتين من الشركاء متضامنين وموصين، غير أن الشركاء الموصين يمتلكون أسهما بقيمة مساهمتهم في رأسمال الشركة ولهم التصرف فيها بالبيع أو التنازل، دون لرجوع إلى الشركاء المتضامنين على عكس شركة التوصية البسيطة.[2]

ثالثا :تصنيف المؤسسات الاقتصادية اقتصاديا

توزع المؤسسات الاقتصادية استنادا لهذا المعيار إلى ثلاث قطاعات رئيسية:

قطاع الفلاحة – قطاع الصناعة – قطاع الخدمات .ويضم كل قطاع مايلي

1-مؤسسات القطاع الأول " الفلاحة:"

وتجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها و منتجاتها، و تربية المواشي،بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، و غيره من النشاطات مرتبطة بالأرض و الموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم.

2-مؤسسات القطاع الثاني" الصناعة:"

وتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتجات، و تشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية و صناعية مختلفة، وكذلك صناعات تحويل و تكرير للمواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها، وهي ما تسمى بالصناعات الإستخراجية ومؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام، ومؤسسات صناعة التجهيزات وسائل الإنتاج المختلفة، و نلاحظ أن توزيع هذه المؤسسات يمكن أن تجمع في فرعين رئيسيين:

-الصناعات الخفيفة:

و في أغلبها استهلاكية و غير دافعة للاقتصاد بشكل واضح.

-الصناعات الثقيلة أو المصنعة:

[1] فوزي محمد سامي ، الشركات التجارية الاحكام العامة والخاصة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ص 259

[2] المواد من 544 إلى 842 ،الطبعة ، 2003،الكتاب الخامس في الشركات التجارية : "القانون التجاري

هي مختلف الأنشطة الصناعية التي تعمل منتجاتها على دفع الاقتصاد أماميا ، حيث تعتبر كمستعمل لموارد و منتوجات قطاعات مثل الإستخراجية و الطاقة ، و منتج لوسائل إنتاج تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية و هي بذلك دافعة إلى الأمام.

–3مؤسسات القطاع الثالث:

هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في المجموعتين السابقتين و هي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة انطلاقا من المؤسسات الحرفية، النقل، البنوك، المؤسسات المالية، التجارة، الصحة و غيرها .[1]

المبحث الثاني : محيط المؤسسة الاقتصادية وتمويل نشاطاتها

المطلب الاول : محيط المؤسسة الاقتصادية

تؤثر في المؤسسات الاقتصادية عوامل عديدة ومتغيرات متنوعة يكون مجموعها ما يسمى بالمحيط ،الذي يعتبر المكان الذي تنمو وتنشأ فيه المؤسسة، فيؤثر عليها ويتأثر بها باعتبار أن هذه الأخيرة تستقطب مواردها من هذا المحيط وتصب فيه بالمقابل ما يمكن أن ينتج عن استخدام هذه الموارد.

1- تعريف محيط المؤسسة الاقتصادية:

أعطي للمحيط عدة تعاريف مختلفة باختلاف وجهات نظر العديد من الاقتصاديين فمنهم من يراه عبارة عن مجموعة القوى والقرارات والقيود الخارجية التي لم تنشأ عن المؤسسة ولكن لها طابع يؤثر على نشاطها وتطورها ومنهم من يراه عبارة عن مجموعة من المتعاملين يكونون في علاقة مباشرة مع المؤسسة، ومنهم أيضا من يقدمه على أنه مجموعة أسواق وأنظمة وفيما يلي بعض التعاريف الخاصة بمحيط المؤسسة:

- تعرف البيئة بأنها " ذلك الجزء من المحيط الإداري الذي يلائم عملية وضع وتحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة وهو يتكون من خمسة مجموعات من المتعاملين هم الزبائن الموردين و العاملين بالمؤسسات المنافسة إضافة إلى الجماعات الضغط أو التأثير كالحكومات واتحاديات العمال وغيرها .

من خلال هذا التعريف نستنتج أن محيط المؤسسة يشمل المتعاملين الأساسين من جهات وأشخاص دون أن يشمل كل المتعاملين مثل أسواق المالية و النقدية عامة ، البنوك ، المؤسسات غير المنافسة أو الموردة لعوامل الإنتاج و على رأسها مؤسسات التكوين و البحث إلا انه لم يشر إلى التفاعلات أو المتغيرات التي تؤثر في مكوناته البيئية الخاصة للمؤسسات.

- محيط المؤسسة هو مجموع المؤسسات الأخرى التي تنتمي إلى نفس القطاع أي التي تكون معها في منافسة، والمؤسسات الأخرى التي تعتبر من الموردين الذي يعتبر وجودها ضروريا لوجود وبقاء المؤسسة، والمؤسسات التي تعتبر من زبائن المؤسسة، والمؤسسات التي تقدم خدمات أساسية في نشاطها كالبنوك[2].

كما يشمل المحيط القرارات ذات الطابع السياسي والقانوني والتي تحدد طبيعة العلاقات التي تربط المؤسسة بغيرها من المؤسسات وكذلك هناك المحيط التكنولوجي الذي يعبر عن مستويات الإبداع والتطور، والمحيط الاجتماعي الذي يعبر عن العلاقة بين الإدارة والعمال.

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ص 70 ، 71

[2] عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال ، المكتب العربي الحديث ،1993، ص : 19 -20

2-عناصر محيط المؤسسة الاقتصادية:

استنادا إلى التعاريف الخاصة بمحيط المؤسسة الاقتصادية سوف نستخرج العناصر الرئيسية المكونة لمحيط هذه المؤسسة والتي تشمل المتغيرات المباشرة والتي تنطوي ضمن المحيط المباشر وهي تلك المتغيرات التي تؤثر بصفة مباشرة على نشاط المؤسسة إضافة إلى المتغيرات غير المباشرة والتي تتغير خارج المؤسسة ولكن تؤثر فيها وهذه المتغيرات تنطوي ضمن المحيط غير المباشر وتكمن هذه العناصر فيما يلي:

1-2 المحيط المباشر:

يتكون هذا المحيط من متغيرات يطلق عليها اسم بيئة العمل وهي بمثابة أطراف تتعامل بصفة مباشرة مع المؤسسة ويكون لها تأثير عليها ويختلف هذا المحيط باختلاف كل مؤسسة وهذه الأطراف هي:

2-1-1-العمال :يؤثر العمال على نشاط المؤسسة من خلال تكوينهم وثقافتهم وكذلك الخصائص الفيزيولوجية التي يتمتعون بها فكلما كانت هذه العوامل متوفرة كلما أدى ذلك إلى المساهمة في رفع مستوى الإنتاج للمؤسسة.

2-1-2 -المسيرون :يؤثر المسيرون بصفة مباشرة على المؤسسة ويساهمون في تنظيمي نشاطها اعتمادا على كفائتهم فهذه الأخيرة تعتبر موردا هاما لصالح المؤسسة. يطلق على النقطتين السابقتين مصطلح" سوق العمل " حيث أنه" :نقطة اللقاء بين المؤسسة كطالب للعمل والأفراد المستعدين والقادرين على العمل.

2-1-3-**نقابات العمال** :تشكل هذه النقابات بغرض الأخذ بعين الاعتبار مطالب العمال من طرف المسيرين فيما يخص رفع الأجور تحسين ظروف العمل، تحديد ساعات العمل...الخ.

- 2-1-4- المساهمون :لا يكون تأثير المساهمين على المؤسسة دوما بالأمر الحسن باعتبارهم ملاكها حيث إما تتحقق لهم نسبة معينة من الأرباح أو يتحملون الخسائر الناتجة، فوجود سوق مالي تتوفر فيه عدة بدائل يدفع هذا بالمساهمين إلى التوجه نحو المؤسسة التي تقدم العائد المناسب لهم من خلال المساهمة في رأسمالها وخلافا على ذلك إذا كان العائد غير مناسب

فسينسحب المساهمون بالتنازل عن أسهمهم مما يؤدي إلى زيادة حجم الأسهم المعروضة وهذا ما ينجم عنه انخفاض سعر السهم الواحد وفقا لقانون الطلب والعرض مع افتراض ثبات العوامل الأخرى وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض حجم الأموال الواجب تحصيلها من طرف المؤسسة بغرض تمويل استثماراتها.

2-1-5-الموردون :وهم المتعاملون الذين يوفرون لمؤسسة مواد ذات نوعية وجودة معينة وبكمية محددة، تعتمد عليهم المؤسسة في تحصيل جزء من مدخلاتها ويتبعون سياسات تمويل معينة تؤثر على نشاط المؤسسة إضافة إلى أسعار المواد الموردة والمهلة التي يمنحونها لها للوفاء بالتزاماتها.

2-1-6-المنافسون :وهم المؤسسات التي تمارس نفس النشاط وبالتالي تتنافس من أجل الحصول على الموارد اللازمة لها، وعلى اكتساب وجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن ولهذا يجب على المؤسسة التركيز على نقاط القوة التي تمكنها من البروز والسيطرة على أكبر حصة من السوق هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن تعمل على تقوية نقاط الضعف لديها.

2-1-7-المستهلكون :باعتبار المؤسسة كمنظمة تسويقية لإنتاج السلع والخدمات يتم تصريفها في السوق فيجب أن يقابل ذلك طلب المستهلكين لهذه السلع بالشكل الذي يضمن تلبية رغباتهم واحتياجاتهم باختلاف أذواقهم واختياراتهم تبعا لدخلهم فإن لم تراعي المؤسسة ذلك فهذا سيدفعهم إلى التوجه إلى سلع وخدمات مؤسسات

أخرى منافسة، ولذلك يجب عليها أن تعمل على عرضها بأنسب الأسعار وأحسن نوعية إضافة الترويج والإشهار لمنتجاتها مسبقا، واتباع سياسة الدفع بالتقسيط باعتبارها سياسات تؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها[1].

2-1-8-الدائنون :وهم أصحاب رأس المال الذي تقترضه المؤسسة ويتم التأثير على المؤسسة من خلال وضعهم لشروط تخص مبلغ القرض الممنوح والضمانات المصاحبة له مما يجعلهم يقللون من مخاطر الائتمان الممنوح للمؤسسة باعتبارهم لا يملكون الحق في تسيير المؤسسة عكس المساهمين.

2-2 المحيط غير المباشر

ويضم المتغيرات التي تؤثر بشكل عام على مجموع المؤسسات ومجموع المتعاملين الاقتصاديين في مجتمع ما ويتكون هذا المحيط من:

2-2-1-المتغيرات الاجتماعية :وهي تلك العوامل التي تخص تركيبة المجتمع من خلال عدد السكان، مناطقهم السكنية، معدل دخلهم، معدل المواليد لديهم...الخ، وتؤثر على المؤسسة من خلال حجم الطلب على منتجاتها والذي يحدده حجم السكان وفقا لمستوى معيشتهم.

2-2-2-المتغيرات الاقتصادية :وهي تلك العوامل التي تدخل في الإطار الهيكلي المحدد للنظام الذي تعمل ضمنه المؤسسة كالنظام الضريبي، معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة، سعر الصرف، الطلب المحلي، السياسة المالية والسياسة النقدية، ففي النظام الضريبي وضمن السياسة المالية فإن تخفيض معدل الضريبة على أرباح المؤسسات له تأثير إيجابي على أرباحها الصافية والعكس برفع معدل الضريبة فهذا سيؤثر سلبا على حجم النتائج المحققة من طرف المؤسسة.

2-2-3-المتغيرات السياسية :وهي تلك العوامل السياسية السائدة في المجتمع، وتعتبر المحور الرئيسي لاتخاذ قرار الاستثمار من بينها الاستقرار السياسي والذي يعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون فهم يرفضون المخاطرة بأموالهم في محيط يسوده التوتر وعدم الاستقرار.

2-2-4-المتغيرات التكنولوجية :

وهي تلك العوامل التي تعتبر رئيسية وحاسمة بالنسبة للمؤسسة فنوعية التكنولوجيا التي تستعملها قد يجعلها في موقع قوي بالنسبة للآخرين كما تجعلها في موقع هش بالنسبة للأطراف التي تستخدم الحديثة فتفقد المؤسسة ميزتين هما:

1-فرصة الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه التكنولوجيا الحديثة وهي الانتاج في وقت سريع وبتكاليف أقل.

2-ضعف وضعها التنافسي أمام المؤسسات التي تستخدم هذه التكنولوجيا.

3- المحيط الاقتصادي والإداري للمؤسسة:

تشكل المؤسسة جزءا من محيط اقتصادي، وتعتبر دراسة السوق الذي تتطور فيه يعتبر أمرا أساسيا باعتباره المحدد الأساسي لمصير المؤسسة من خلال مواضع القوة، نقاط الضعف وميولاته .ولتقدير هذه المؤسسة وإمكانيات تطورها لا بد من التساؤل حول فرع النشاط الممارس داخل الاقتصاد، ومكانة المؤسسة في هذا الفرع لاسيما حصتها السوقية .

[1] ناصر دادي عدون ،مرجع سابق ،ص 87

1-3- العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة

ينظم قانون العمل بطريقة عامة، العلاقات داخل المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى يعتبر كمرجع يركز عليه في تهيئة وتكوين النظام الداخلي للمؤسسة .

2-3 – المحاسبة في المؤسسة :

المحاسبة هي تقنية تسمح بتسجيل مجموع الحوادث والوقائع الاقتصادية للمؤسسة في شكل وحدات نقدية، تعطي هذه التقنية حالة العلاقات المالية للمؤسسة مع محيطها الاقتصادي.

4- المحيط المالي للمؤسسة الاقتصادية:

يتمثل المحيط المالي في الهيئات والأسواق المالية التي تعمل على توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسات لمواجهة عجزها في الاستغلال والاستثمار، كما تطور حجم نشاطات المؤسسات واتسعت رقعة تعاملاتها أدى هذا إلى تطور المحيط المالي لا سيما وأن الادخار المحلي.

لم يعد كافيا لتلبية حاجات المؤسسة، وبالتالي حاجة الاقتصاد أو القطاعات الاقتصادية للأموال سيتم تغطيتها عن طريق اللجوء إلى التمويل غير المباشر أو التمويل المباشر وهذا ما ميز المحيط المالي للمؤسسة وهو الانتقال من اقتصاد الاستدانة إلى اقتصاد السوق المالي حيث أن اقتصاد الاستدانة هو الاقتصاد يكون فيه القرض هو الوسيلة الأساسية لتمويل النشاط الاقتصادي فهو يعتمد على التمويل غير المباشر وعلى مفهوم الوساطة المالية التي امتازت بها البنوك في أول الأمر فكانت تجمع الأموال من أصحاب الفائض، وتقرضها لأصاحب العجز غير أنه فيما بعد أصبحت مؤسسات أخرى) هيئات مالية غير بنكية تقوم بهذه الوظيفة التي كانت محتكرة من طرف البنوك.

وعلى الرغم من المزايا التي تمتاز بها الديون باعتبارها مصدرا من مصادر التمويل إلاأنها لا تخلو من العيوب، لا سيما عندما يكون العائد من الاستثمارات أقل من تكلفة القروض المستعملة فعندئذ تنخفض أرباح المساهمين ويزيد احتمال تدخل الدائنين في تسيير المؤسسة ومن هنا تتبين أهمية التمويل برؤوس الأموال الخاصة بما أن المؤسسات تتميز بمستوى عال من المديونية تحت ظل هذا النظام.

أما اقتصاد السوق المالي فهو اقتصاد يتحقق فيه بشكل أساسي التوازن بين الحاجة إلى التمويل والقدرة عليه، ويتميز بالوساطة أي هناك علاقة مباشرة بين الوحدات ذات الحاجة للتمويل والوحدات ذات الفائض من السيولة دون وجود وساطة مالية، وأصبح بذلك السوق المالي يلعب الدور البارز في تمويل المؤسسات الاقتصادية.

وينتج عن ما سبق الخاصية المميزة التي ميزت المحيط المالي للمؤسسة الاقتصادية والتي تمثلت في الانتقال من التمويل غير المباشر إلى التمويل المباشر مما أدى إلى زوال الوساطة المالية التي تؤديها البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية الأخرى، كما تميز المحيط المالي بتطور ملحوظ حيث أصبحت تعاملات

المؤسسات فيما بينها تتم بشكل أفضل وفي وقت أسرع خاصة التعاملات الدولية نظرا للتطور البارز في مجال الإعلام الآلي، الشيء الذي أدى بالضرورة إلى تطور الأسواق المالية وأزيلت كل الحواجز أمامها،

فاندمجت ضمن سوق مالي عالمي وبهذا تتوفر أمام المؤسسات عدة بدائل تمويلية تتم عملية المفاضلة بينها على أساس تكلفة الحصول عليها، ودرجة لمخاطرة المنجرة عنها لأنه أصبح من الممكن اليوم وفي كل لحظة مقارنة

مردود التوظيفات بين لأسواق المالية ضمن السوق المالي العالمي، لأن الأموال توظف أينما يكون العائد أكبر أخذا بعينالاعتبار سعر الفائدة وسعر الصرف .

المطلب الثاني : موارد لمؤسسة الاقتصادية

لا يمكن أن تنشأ المؤسسة مهما كان نوعها وتنوع نشاطها دون توفير عوامل الإنتاج التي تسمح لها بالقيام بوظائفها المتنوعة على أكمل وجه .

وقد قسم الاقتصاديون هذه العوامل إلى ثلاثة عناصر أساسية هي الأرض ، العمل ، ورأس المال ،إلا أن هذا التقسيم الأولي اعتبر غير كاف نظرا لتطور الأدوات المستعملة في الإنتاج وتوسع نشاط المؤسسة مما أدى إلى إدماج عامل آخر يقل أهمية عن العوامل الأخرى ألا وهو التنظيم و الإدارة .

أولا - رأس المال : هو مجموعة الأدوات و الآلات و المباني التي تساهم في عملية الإنتاج أو عملية تقديم الخدمات"،كما أنه أيضا" مجموعة السلع الاستثمارية أو خدمات أخرى أي أنها تمثل تلك السلع و خدمات أخرى أي أنها تمثل تلك السلع التي تستخدم في عملية الإنتاج كالآلات و المعدات ووسائل النقل المباني السدود ومحطات الكهرباء"[1].

و توجد عدة اقتراحات أو إمكانيات أمام المؤسسة لتغطية احتياجاتها التمويلية سواء عند بداية نشاطها أو أثناء ممارستها الوظيفية وعموما يمكن تصنيفها حسب عدة مقاييس هي :

1. مصادر التمويل حسب الملكية : طبق هذا التصنيف فالمؤسسة لديها إمكانية تمويل ذاتية وأخرى خارجية .
2. مصادر التمويل حسب الزمن : و تكون قصيرة أو طويلة أو متوسطة الأجل.

و نظرا لتداخل المعيارين سيتم دراستهما معا .

أ- مصادر التمويل الذاتية:أثناء ممارستها لنشاطها تقوم المؤسسة الاقتصادية بطرح أعباءها من إيراداتها لتتحصل على نتيجة السنوية الصافية التي توزع طبقا لسياسة محددة وأهداف مرسومة ، و الباقي منها بعد عملية التوزيع يضاف له الاهتلاكات و المؤونات غير المحققة بعد تصفيتها لتشكيل معا ما يسمى بقدرة التمويل الذاتي للمؤسسة التي تسمح بضم جزء منها إلى الأموال الخاصة سواء الحصص المشتركين في حالة شركة الأشخاص أو إلى أسهم الشركاء في حالة شركة الأسهم أو بضمها إلى احتياجات في رأس مال المؤسسة ، وهي في مختلف الحالات تعتبر تحويلا ذاتي يسمح لها بالاستثمار و التوسع كما يعد ضمانا لتسديد ديونها تجاه الغير ومحركا لنموها يعمل على رفع استقلاليتها المالية.

ويساهم التمويل المالي المرتفع بتخفيض من اللجوء إلى القروض الخارجية وبذلك يعمل على تخفيف الأعباء المالية وهو في نفس الوقت دون تكلفة لكونه إذا استعمل في مساهمات أو مؤسسات أخرى جديدة كان له مردود يزيد أو ينقص نظرا لعدة عوامل ، كما أن عدم الاهتمام بتوزيع تلك الأرباح على أصحاب الأسهم قد يجعلهم أقل إقبالا على المؤسسة خاصة في حالة تحقيق أرباح على أسهمهم في مؤسسات أخرى بنسب أخرى .

[1] عمر صخري ، مرجع سابق ، ص7

ب - مصادر التمويل الخارجي: يمكن تقسيم التمويل الخارجي إلى قسمين هما :

- التمويل طويل و المتوسط الأجل : هو الذي تتعلق بتكوين رأس المال و القروض قصيرة التي تسدد في مدة تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات أو ديون طويلة وهي التي تدفع في مدة بين خمس سنوات فما فوق.

➢ **للتمويل طويل الأجل أشكال عدة منها : 1**

- الأسهم : هو عبارة عن حصة متساوية من رأس المال في شركات المساهمة وتقدم الحصة من طرف الشريك لأي شخص مكتتب مقابل الحصول على وثيقة تسمى السهم ولها قيمة اسمية التي تعبر عن قيمتها الحقيقية .
- السندات : وهي جزء من قروض تطلبها المؤسسة من السوق المالية ولصاحبها الحق في الحصول على أرباح بنسبة ثابتة كل سنة واسترجاع قيمتها في الوقت المحدد لها ولصاحبها أولوية استرجاع قيمة سنده قبل المساهمين في حالة التصفية .
- التمويل بالتأجير : أو التأجير التمويلي ويمثل اتفاق بالتأجير الأصول رأسمالية إنتاجية ، يستفيد منها المستأجر بانتفاع كامل مقابل تقديم أقساط إيجار سنوي طول مدة حياة العقد.

➢ **التمويل قصير الأجل : وله أشكال عدة هي :**

- القروض التجارية بين المؤسسات : وهي قروض متعلقة بالمخزون و الاستعمالات طويلة الأجل وتلجأ له المؤسسة في حالة عدم وجود أموال كافية لها أو للاستفادة من هذا الامتياز وقد تكون على أساس التسجيل في دفاتر أو مقابل حصولها على أوراق تجارية قابلة للدفع في تاريخ محدد .
- القروض المصرفية :وهي قروض تقدمها البنوك التجارية مقابلة فائدة بمعدلات متفقة عليها ويتم تسديدها خلال فترات لا تزيد عن سنة وهي أما ان تكون قروضا مضمونة أو غير مضمونة.
- قروض من جهات أخرى : قد تأخذ المؤسسة قروضا في أشكال متعددة في إطار نشاطاتها في صورة تسبقيات من الزبائن أو خصم أوراق تجارية قبل تاريخ استحقاقها.

3- **استعمالات رأس المال:** تقوم المؤسسة الاقتصادية في بداية نشاطها بجلب وحيازة مختلف الأصول التي تسمح لها بمباشرته وهذه الأصول قد تكون من تقديم صاحب المؤسسة أو من الشركاء أو يتم شراءها مباشرة من السوق باستعمال الأموال المقدمة .

أ- الأراضي : وهي شكل من أشكال الوسائل المادية المستعملة في النشاط الاقتصادية بالمؤسسة وتختلف قيمتها وطبيعتها من المؤسسة إلى أخرى وقد تكون العنصر الأساسي في وجود وحركة المؤسسة سواء الزراعية أو الصناعية.

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص ص 114-116.

ب- المباني و المحلات : وتنوع إلى عدة أنواع منها ما يستعمل كورشات أو مصانع للإنتاج أو كمخازن للموارد و المنتجات وهي بذلك إضافة إلى الأراضي تحتل أهمية بالغة في المؤسسة لكونها تتأثر بها إلى حد بعيد فموقعها وطريقة بناءها وأشكالها تؤثر على الصورة المرسومة لدى المتعاملين

ج- الآلات و الأدوات : تقتني المؤسسة عدد من الآلات و التجهيزات التي تستعمل في العملية التحويلية للمواد الأولية أو في عملية التهيئة و التغليف أو من أجل توفير الظروف العامة للنشاط مثل أجهزة التهوية و التبريد وتختلف قيمتها وطبيعتها ودرجة تطورها من مؤسسة إلى أخرى حسب فرع وطبيعة النشاط وحسب التكنولوجيا المستعملة فيه وطرق الإنتاج.

د- وسائل النقل : وتستعمل في النقل الداخلي للمواد و الأشخاص أو النقل الخارجي من وإلى لمؤسسة وتزداد أهميتها حسب درجة الحاجة إليها.

3. المخزونات: وتشمل :1

أ-البضاعة : وهي عناصر المادية تتم الحصول عليها من عملية الشراء .

ب- مواد ولوازم : ويتم حيازتها لغرض تحويلها واستعمالها في ميدان إنتاجي.

ج -منتجات قيد التنفيذ ونصف مصنعة: وهي منتجات تحت الإنجاز تتحصل عليها المؤسسة عند توقف العملية الإنتاجية.

د-منتجات تامة : وهي منتجات جاهزة للبيع .

هـ- فضلات ومهملات :وهي ما ينتج عن العملية الإنتاجية من بقايا المواد الأولية أو هي منتجات تحوي عيوبا أو أضرار .

4. أصول مادية أخرى : وهي كل قيم أو مبلغ تستعمل لإنتاج قيم أو ثورة جديدة ويزيد عدد دورات استعماله عن السنة أو دورة واحدة .

5. الأصول النقدية ونسبة النقدية : تقوم المؤسسة في إطار نشاطها العادي بتوفير مبالغ في صورتها النقدية أو في صورة مبالغ في حساباتها بالبنوك ومختلف المؤسسات المالية وتكون تحت تصرفها أو في صورة قيم تنتظر التحصيل في المستقبل.

ثانيا- العمل :

يحتل العمل أهمية بالغة ضمن عوامل الإنتاج ،فالعملية الإنتاجية دون جهد بشري عضليا كان أم ذهنيا لن تستقيم لما يتميز به عن العوامل الأخرى بكونه لصيق بالعامل ، فلا يمكن فصله عنه أو تخزينه و تتوقف مساهمته في العملية الإنتاجية على عوامل متعددة ومتشعبة .

فيقصد بالعمل في معناه البسيط:" كل مجهود ذهني أو بدني أو كلاهما يبذل في سبيل عملية إنتاجية مقابل أجر "2

و تمثل الصلاحية بدورها و بشكل عام السلطة الممنوحة للمسؤولين عن المؤسسة ، للقيام بعمل ما أو اتخاذ قرار أو إلزام المؤسسة تجاه الغير ،وبذلك فإن لائحة الصلاحيات متعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بلائحة كاملة من المسؤوليات وحدودها .

[1] نفس المرجع السابق ،ص ص119-121.

[2] متوكل بن عباس محمد مهلهل ، مبادئ الاقتصاد مدخل عام ، دار المريخ ، السعودية ، ص 23.

ثالثا - التكنولوجيا: تمثل التكنولوجيا إحدى حقائق العصر الإنساني الذي نعيش فيه لما لها من آثار هامة على حياة الشعوب و الحكومات فقد تأثرت هياكل السلطة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بالتغيير الحاصل و التطور الناتج عن شكل التمدن الإنساني المتعددة، فثورة التكنولوجيا قادت إلى زيادة الإنتاجية بصورة واضحة .

ونظرا للخلط الحاصل في مفهومي التقنية و التكنولوجيا مع بعضهما البعض، فسيتم تقديم تعريف كل واحد منهما على حدا لنزع للبس الحاصل فيهما :

- التقنية : تعرف التقنية بأنها : فن استعمال الموارد الطبيعية من أجل تلبية الحاجات المادية للإنسان "[1]

يظهر هذا التعريف أن التقنية هي عملية اتصال الإنسان بالموارد الطبيعية من أجل استعمالها حسب حاجاته.

- التكنولوجيا: فتعرف بأنها:"علم تطبيق واستخدام علوم الطبيعة وتحصيل المعرفة بكيفية الاستفادة من المواد الخام ومتابعة تصنيفها حتى تصبح في شكل منتج نهائي ضمن عملية الإنتاج الكاملة"[2]

كما أنها:" مجموعة المعارف التي يمكن أن تستعمل في إنتاج منتج معين سلع وفي إنشاء سلع جديدة"

أي أن استخدام التكنولوجيا المعاصرة في العملية الإنتاجية داخل المؤسسة بطرق عقلانية يؤدي إلى نتائج ومردودات ايجابية تنعكس آثارها على كل نواحي العملية الإنتاجية.

رابعا: التنظيم والإدارة: يقصد بالتنظيم: "استخدام الإنسان في مقدرته ومواهبه الفكرية من أجل جمع وتنسيق عناصر الإنتاج مع بعضها ، وكذا وضع طريقة عمل منهجية لمجمل عملية إعادة الإنتاج بمراحلها الكاملة (الإنتاج ، التوزيع ، التبادل ، الاستهلاك) من خلال التقسيم العقلاني للعمل من حيث الهدف المطلوب عن طريق تقسيم إنجازه إلى مراحل وأزمنة يتم فيها... "[3]

أي أنه إدارة العملية الاقتصادية عن طريق تعميم عملية إعادة الإنتاج بأجزائها المختلفة والمتداخلة ، فلا يكفي توفير القوى العاملة مهما كانت متطورة ، إنما يبغي استعمالها بصورة فعالة ومناسبة..

أي أن التنظيم هو حصيلة اندماج العملية الإدارية بكل محتوياتها والمنشأة الاجتماعية بكل عناصرها لترتيب الموارد حسب الأهداف المسطرة على أساس معياري الفعلية والعقلانية.

ويعمل المنظم في العملية الإدارية[4] على التوفيق بين العوامل الإنتاجية مستخدما المعلومات الفنية والتكنولوجية الملائمة للإنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة محددة ، ولا تقتصر مهمته على هذا فحسب بل يبغي عليه أيضا أن يتنبأ بالعوامل التي تتحكم في دالة الطلب على المنتوج الذي ينتجه لكون العملية الإنتاجية تستغرق وقتا قد يطول أحيانا فتوقعاته ومتبعاته للسوق تجنب حصول خسائر هو في غنا عنها

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص : 131.

[2] صوميل عبود ، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 148 .

[3] المرجع نفسه ، ص 153.

[4] إسماعيل عبد الرحمن وحرب عريقات ، مرجع سابق الذكر ، ص :432-433.

المطلب الثالث : المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية

تعد المخاطر المؤشر المستعمل في قبول أو رفض المشاريع الاستثمارية أو المفاضلة بينها وكذا تأثيره في تكلفة الأموال المستعملة من طرف المؤسسة، لذا سنتعرض لتعريف الخطر أولا ثم إلى تعدد المخاطر ثانيا.

1-تعريف الخطر:

يبدوا أن مصطلح الخطر له علاقة وثيقة مع عنصر عدم التأكد لكن هناك فرق بينهما على أساس المعلومات التي تسمح بتقدير التوزيع الإجمالي حيث أن" الخطر مرتبط بتلك المواقف التي يتوفر فيها متخذ القرارات على معلومات تاريخية كافية تسمح له بتقدير التوزيع الإجمالي للتدفقات النقدية المستقبلية لمشروع معين في حين أن عدم التأكد تستعمل كأساس لتقدير التوزيع الإجمالي يلجأ إلى وضع تخمينات معقولة للصورة التي يمكن أن يكون عليها التوزيع الإجمالي .

2-تعدد المخاطر :

مع تطور الأسواق المالية واندماجها ضمن سوق مالي عالمي بدأت المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية بالظهور ومن هنا تعددت وتنوعت نذكر منها مايلي:

1-2 – خطر الصرف :واجه المؤسسات الاقتصادية خطر الصرف الذي ظهر مع وارتبط هذا الأمر (SMI) ظهور نظام الصرف العائم في التسعينات وفشل النظام النقدي الدولي تعزيز التبادلات الدولية وإزالة الحواجز أمام الأسواق المالية مما يزيد في حدة هذا الخطر وما يؤثر على حساب النتائج للمؤسسات.[1]

وتحت ظل فرضية انخفاض سعر الدولار الأمريكي ، فان الذمة المالية الممنوحة لزبون أمريكي ينجر عنها خطر الصرف، فلجوء المؤسسات إلى الأسواق المالية الأجنبية كمتعاملين سوف ينجر عنه خطر الصرف لاختلاف وتذبذب أسعار صرف عملات المتعاملين.

ومع نشوء الاتحاد النقدي الأوروبي زال خطر الصرف الخاص بعملات الدول المشاركة،يتم يوميا تبادل أكثر (BRI)على خلاف العملات الخارجية، وحسب تقرير بنك التسويات الدولية، من 1500 مليار دولار في الأسواق المالية وهذا سنة 1998 ، وما يقارب 1100 في سنة2000 مقابل 820 في سنة 1992 ،وبالتالي أصبحت حاجيات المؤسسات للعملة الصعبة هامشية مقارنة بالتعاملات المالية المحضة.

2-2-5-خطر معدلات الفائدة :يعتبر معدل الفائدة الأداة الرئيسية المستعملة في السوق النقدي وينتج خطر معدل الفائدة عن التغيرات المستمرة لمعدلات الفائدة في السوق فإذا اقترضت المؤسسة بمعدل ثابت فإنها تتعرض لخطر معدل الفائدة لو انخفضت هذه المعدلات ولو اقترضت بمعدل متغير فإنها تتعرض لهذا الخطر في حالة ارتفاع معدلات الفا ئد .

[1] محمد صالح الحفاوي ، الإدارة المالية والتمويل ، الإسكندرية ، 2000، ص 230

خلاصة

بعدما كانت المؤسسة خلية إنتاج بسيطة، أصبحت تلك المنظمة الاقتصادية مركزا هاما لاتخاذ القرارات ،وحتى تقوم بوظائفها على أكمل وجه لابد عليها من انتهاج سياسات واستراتيجيات معينة كفيلة بتحقيق الأهداف الموضوعة والمنتظرة، وكل ذلك يتم بتوفر الوسائل المادية والمالية من جهة، ومن جهة أخرى لابد من توفر المهارات التقنية والمهنية والتي يتميز بها العنصر البشري الذي يمثل الركيزة الأساسية لنجاحها، وكلما كان العمال والمسيرون ذوي خبرة وكفاءة في مجال عملهم، كلما أدى ذلك إلى التنبؤ بمستقبل القطاع الذي تنشط فيه ضمن مجموعة القوى والقرارات التي تؤثر عليها وعلى استمراريتا ،والتصدي بذلك لما يعترضها من مخاطر تعمل على تفاديها.

الفصل الثاني

دور الإدارة الإلكترونية في التنمية الاقتصادية والبشرية

تمهيـــد :

يعيش العالم اليوم واقعا متغيرا جديدا يمتاز بالديناميكية و سرعة التغير و اتساع المفاهيم ، و تحكم هذه المفاهيم توجهات التكتلات الاقتصادية الكبيرة و قوة الإعلام و الثروة المعلوماتية ، و هذا ما انعكس بطبيعة الحال على السلوك الوظيفي للعلوم.

فالعالم كله يعيش تبعا للعولمة و الانفتاح الاقتصادي الواسع على سلوكيات تحكمها مفاهيم جديدة متسارعة في نشرها و انتقالها عبر شبكات الاتصالات السريعة ، مما ترجح ترك الماضي الذي يعتمد في عوامل إنتاجه على الأرض و رأس المال و العمل و التحرك نحو المستقبل مستقبل البرمجيات و الرقميات و الانترنت إنه عالم يبتعد عن الملموسات و يتجه نحو لا ملموسات ، عالم تحكمه المعرفة و التطور المعرفي و هو ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة.

فإذا كان الهدف الاقتصادي الذي ساد في المجتمع الصناعي هو جذب الاستثمارات لخلق فرص العمل ، فإن الهدف في اقتصاد المعرفة، هو جذب عمال المعرفة لتأتي الاستثمارات لاحقا، و هو جوهر الاقتصاد القائم على المعرفة.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى موضوع اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ، وذلك من خلال المباحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية اقتصاد المعرفة.

المبحث الثاني: اقتصاد المعرفة والمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول :ماهية اقتصاد المعرفة

تصاعد اهتمام المنظمات بالمعرفة ، وبإدارة المعرفة نتيجة تنامي اقتصاد المعرفة ، والذي ابرز دور المعرفة كمورد أساس ثمين ، يمكن ، ويجب تطويره واستثماره ،وجاء هذا الاهتمام بإدارة المعرفة كونها تتآلف من العمليات التي تهدف إلى كسب المعرفة أو استخدامها لتحقيق مورد اقتصادي ملموس ، وعليه يتألف نظام إدارة . العمليات والتقنيات التي يتم توظيفها في ضوء رؤية وإستراتيجية المؤسسة

المطلب الأول : مفهوم اقتصاد المعرفة

إن البلدان التي في طليعة الاقتصاد العالمي انتقلت في تحديد مقياس تطورها من تركيز اهتمامها على الموارد إلى تركيزها على المعرفة، فالمعرفة ورأس المال الفكري أخذتا مفهوما جديدا أكثر عمقا لدورهما في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع ، وفي هذا السياق أخذ الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الرقمي يحل محل اقتصاد الأرض والآلة كمصدر للقوة

أولا: تعريف المعرفة

تعد المعرفة في عصرنا الراهن معيارا لتقدم الأمم والشعوب والأفراد، كما أن مفهوم القوة الاقتصادية بدأ يأخذ مفهوما جديدا يرتكز على المعرفة باعتبارها سلاحا قويا بيد من يمتلكها في ظل اقتصاد المعرفة، وقدمت عدة تعريفات للمعرفة يمكن إجمالها في مايلي:

لقد عرف تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2002 ، المعرفة على أنها "سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني"

كما يشير مفهوم المعرفة على أنها " القدرة على التميز أو التلائم، وأن الرصيد المعرفي هو ناتج من .حصيلة البحث العلمي والمشروعات الإبتكارية في الكم المعلوم القابل للاستخدام في أي مجال من المجالات كما عرفت المعرفة بأنها " مجموعة البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع في سياق دلالي وتاريخي محدد وحسب فليح حسن خلف فإن المعرفة" هي الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات والتي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والتي توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق البيانات الخاصة بحالة معينة أو ظاهرة معينة "

اما عبد الستار علي عرفها بانها "هي معلومات بالإمكان استخدامها واستثمارها للوصول إلى نتائج مفيدة،والمعرفة قد تكون جديدة مبتكرة لا نعرف عنها شيئا من قبل، أوانها معرفة تضيف شيئا جديدا يوسع من معارفنا السابقة أو يعدل منها ".

وعلى أساس هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف بسيط للمعرفة على عبارة عن نتاج تفاعل حيوي ناتج عن الحصول على البيانات والمعلومات، مضافا إليها الخبرة والقدرات العقلية والإدراكية والفكرية والإبداعية التي يمتلكها الإنسان والتي من خلالها يتمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة .وعليه يتضح لنا أن المعرفة ذات علاقة مباشرة بكل من البيانات والمعلومات التي تتيح لنا الوصول إلى المعرفة. [1]

[1] عبد الستار العلي، عامر ابراهيم، غسان العمري، مدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة، عمان، طبعة سنة2006 ،ص 14

ثانيا : تعريف الاقتصاد المعرفي

اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيها المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة وعليه فان المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل كون أساسيا في العملية لإنتاجية مثلما التسويق ،وان النمو يزداد هذا المكون ،كما إن هذا النوع من الاقتصاد يقوم على أساس تكنولوجية المعلومات والاتصال ، بوضعها المنفعة الأساسية التي منها ينطلق .

وبما أنا المعرفة خليط من التعليم والخبرة المتراكمة وتعتمد الفهم و الإدراك البشري فإنها بهذه الصفة يمكن إن تتحول إلى سلع وخدمات يكون مستهلكوها على استعداد لدفع مقابل للحصول عليها ،فمن هذا المنطلق يكون وضع كل بلد[1] في الاقتصاد العالمي الجديد محددا بكمية وجود المعارف التي يمتلكها ، وذالك من خلال تطوير التعليم وتكثيف برامج البحث والتطوير فضلا عن التدريب[2]

ويمكن تعريف اقتصاد المعرفة أيضا بأنه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وبخاصة التجارة الالكترونية ، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام والاتصال .

وتحولت المعرفة إلى مورد أساسي من الموارد الاقتصادية والى قوة حقيقة في الإدارة والاقتصاد من خلال المميزات التي تتمتع بها

مما حدا بالمفكرين والاقتصاديين إلى إطلاق تسميات جديدة على هذا النوع من الاقتصاد منها الاقتصاد الرقمي ،واقتصاد المعلومات ،أو اقتصاد المعرفة ومن المهم ان نشير بشكل وجيز على ماهية هذه التسميات ولاسيما الاقتصاد الرقمي والاقتصاد المعرفي ، فالاقتصاد الرقمي : يشير الى تكوين الثروة قد انتقل من المواد، والأبنية ،والآلات إلى المعلومات المعرفية.

يمكن تعريف اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة المتضمنة كلا من المعرفة المعلنة التي تشمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيره،والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم

وتفاعلاتهم السياقية ، بأنه ذلك الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة ، التي تشمل (الإنشاء ،التحسين ،والتقاسم ،والتعلم ،والتطبيق ،والاستخدام للمعرفة بإشكالها) في القطاعات المختلف بالاعتماد على الأصول البشرية ألا ملموسة وفق قواعد وخصائص جديدة [3]

ويعرفه بعض الاقتصاديين على انه الاقتصاد الذي يقوم على أساس إنتاج هذه المعرفة واستخدام نتائجها وثمارها وانجازاتها ، أو بالا حرى استهلاكها "بالمعنى الاقتصادي لمفهوم الاستهلاك " .

وبذلك تشكل المعرفة بمفهومها الحديث جزء أساسيا من ثروة المجتمع المتطور ومن رفاهيته الاجتماعية .[4]

---

[1] عدنان داود محمد العذاري ،د- هدى زوير مخلف الدعمي ، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية نظرية وتحليل في دول عربي ، ص 64 ،

[2] المرجع نفسه، ص 65

[3] ناصر محمد سعود جرادات وآخرون ، إدارة المعرفة ، الطبعة الأولى 2011 إثراء للنشر والتوزيع ،الأردن ،ص 63

[4] نادية صالح مهدي الوائلي ،الاقتصاد المعرفي ،الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، 2016 ،ص 20

وهناك تعريف يقرن اقتصاد المنتجات الذكية أي إن هذه المنتجات هي بعض ملامح اقتصاد المعرفة القائم على تكتل المعلومات وتراكمها في جهاز الكمبيوتر الذي يقوم بدوره بتحليلها وتنسيقها ليتعاط مع أحداث الواقع بما يتناسب معها ،تماما كما يتعاط معها الإنسان الراشد .[1]

وهناك تعريف آخر يقرن اقتصاد المعرفة بالمعلومات والأفكار التي تعد المفتاح لهذا الاقتصاد فتكنولوجيا المعلومات هي العنصر المحرك وعنصر الاستثمار الذي يجب إن ينهض ويستثمر للحفاظ على التطورات الهائلة التي حدثت في الاقتصاد العالمي واستمرارها .

ويختلف اقتصاد المعرفة عن الاقتصاديات الأخرى في عدد من الأوجه المهمة مثل :

1- لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى طرف آخر على عكس عناصر الإنتاج الأخرى.
2- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد ندرة ، فعلى عكس اغلب الموارد التي تنضب من جراء الاستهلاك ،تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة .
3- يسمح استخدام التقانة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الالكترونية التي تتوفر كثيرا من المزايا مثل تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في انجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم ،ونتيجة لذلك،ينصب التركيز أولا على تطوير الأسواق الشراكة والتحالف الاستراتيجي مع أطراف خارجية قبل التركيز على تطوير المنتجات .
4- يصعب في اقتصاد المعرفة تطبيق قوانين والقيود والضرائب على أساس قومي بحث.مما سبق يمكن أن نصل إلى ان اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة مستخدما العقل البشري بتوظيف وسائل البحث والتطور. والموارد الاقتصادية المتاحة باستخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .[2]

ثانيا :خصائص اقتصاد المعرفة

من المعلوم أن الاقتصاد المعرفي مبني على أساس التطور التكنولوجي ولمعلوماتي ويزيد من فرص مخاطر النمو ففرض التجدد والابتكار والخلق أصبحت اكبر وبكثير ومن ابرز تلك الخصائص مايلي :

المخاطر الاقتصادية والمالية، فقطاعات التكنولوجيا شهدت ازدهار كبير في التسعينات[3]

- الانفتاح :أصبح تعاون الشركات وحتى مع الأفراد لإنتاج المعرفة أمراً طبيعياً ومطلوباً، ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود والعقلية المركزية الضيقة.[4]وبداية الألفية الجديدة... وكان نتيجة ذلك ارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من 15%

- قوة العمل كمعدل بحيث أصبحت احد الظواهر التي تعاني منها كافة الاقتصاديات سواء كانت متقدمة أو نامية

[1] المرجع السابق مباشرة، ص 21

[2] نفس المرجع السابق ، ص 23

[3] ناصر محمد سعود جرادات وآخرون، مرجع سابق، ص 63

[4] جميل عمر- فريد الجاعوني ،اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية ،المجلة 28 ،العدد الاول ،2012 ،ص8

- السلبيات الإنسانية من قلق على الحاضر والمستقبل حيث إن زيادة الفرص وسعت الاحتمالات والمخاطر ، فانتشار الانترنت سرع تناقل الأفكار الجيدة والسيئة ، وبالتالي وسع مجالات الأعمال . فالعمل الجيد الناجح يبنى على فكرة جيدة ، والعكس صحيح بالنسبة للفكرة السيئة .ومن السلبيات تفكك العادات والمجتمعات تماما كما يحصل منذ سنوات في المجتمعات الغربية ،فالعائلة أصبحت اقل تمسكا بسبب حاجة الوالدين للعمل لكسب الرزق والوفاء لحاجات المنزل والأولاد كما إن المجتمعات أصبحت اقل تمسكا بسبب حاجة المخاطرة الزائدة والمصالح المتضاربة والرغبة في الكسب المادي حتى على حساب الأخلاق والقيم .

- انعدام الولاء للغير المنافسة المتزايدة على الشهر أو المهنة أو الثروة ، كما انعدم الولاء للسلعة أو الخدمة سبب التنوع المتوفر في السوق وتغير الأذواق بسرعة - فالمستهلك يمكن إن يبدل محتوى سلعته الشرائية لسببين النوعية والسعر . فتوسع الأسواق عبر التجارة الالكترونية ، وأعطى للمستهلك إمكانية التسويق بسرعة وفعالية اكبر كما جعل من المستحيل على التاجر التحكم بالمستهلك وأصعب على رجل الأعمال الذي يجب عليه التجدد دائما للحفاظ على زبائنه وأسواقه

- زيادة أوقات العمل وانخفاض أوقات العمل[1]

- الابتكار : وهو نظام فعال من الروابط التجارية مع مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية .

- التعليم :أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية.

- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية [2]

أصبحت المعرفة في الاقتصاد الجديد العامل الرئيسي فالإنتاج

- انه يركز على ألا ملموسة بدلا من الملموسات .
- انه رقمي حيث يطلق على العصر الحالي "عصر الرمل " وان هذه (الرق منة) لها تأثير عظيم على سعة المعلومات من نقل وخزن ومعالجة ، وغير ذالك .[3]
- انه شبكي ، بمعنى إن التشبيك البيني غير المسبوق أصبح حقيقة واقعية .
- انه افتراضي ، بمعنى أننا نلتمس أثاره ولا نلمسه ، فالمنظمة الافتراضية هي مثل واحد فقط على التحول من العمل المادي الحقيقي الى الافتراضي الذي أصبح ممكنا مع الرق منة والشبكات .
- انه يعتمد التكنولوجيا الجديدة فقد أدى تطور الانترنت إلى حدوث نقلة نوعية في كل الأعمال تقريبا .

[1] ناصر محمد سعود جرادات وآخرون ، مرجع سابق،ص 63

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد المعرفي ، 2011 ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، ص ص85-86

[3] ناصر محمد سعود جرادات وآخرون ، مرجع سابق ،ص 63

- يتعامل مع الأسواق الجديدة حيث ظهرت الأسواق الالكترونية الجديدة ، كماكن انه للتجارة والتبادل ، وأدت سرعة تدفق المعلومات حول الأسعار إلى الحد من مظاهر عدم الكفاءة في الأسواق الحالية .
- انه يعتمد منظورا حديثا للقضايا المجتمعية . فالتدفق الحر للمعلومات ، والمعرفة عبر الشبكات العالمية ، ينشئ حسا ووعيا اكبر بالقضايا الأخلاقية المجتمعية لدى أفراد والشركات .[1]

تتسم المعرفة من الناحية الاقتصادية بخصائص أصبحت تمثل الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة تتضمن ما يأتي:

- ✓ لاهتمام بالبحث العلمي والإبداع والابتكار بما يساعد في توليد المعارف المفيدة في شتى المجالات
- ✓ العمل على نشر المعارف من خلال التعليم والتدريب والإعلام من اجل بناء الإنسان الذي يتمتع بالمعارف والمهارات والقدرات التي تمكنه من العمل بفاعلية واقتدار ، وتدخل في هذا الإطار مسألتا محول أمية المعلوماتية ،والتأهيل الرقمي ألمعلوماتي .
- ✓ التركيز على ضرورة استخدام المعارف والمهارات والقدرات على أفضل وجه ممكن بما يدعم عطاء المجتمع ويعزز تطوره . [2]
- ✓ - توفير بيئة تفاعلية مناسبة تحت الإنسان على مساهمة فيما سبق ، وتظهر أمكانته ، وتشجعه على العطاء ،وتبرز في هذا المجال ميزة التنوع الإنساني في المواهب والقدرات التي تشمل نواحي علمية تطورية ، وأخرى مهنية تنفيذية ،وثالثة اقتصادية وإدارية ،وغير ذلك
- ✓ تامين بنية تقنية مناسبة لا يقتصر اهتمامها على الخدمات الأساسية للمجتمع فقط،بل على الرعاية اللازمة لتحفيز العمل المعرفي ،والانجاز المادي الذي يستند إليه ،مثلما هو الحال فيما يعرف بحاضنات التقنيات
- ✓ التركيز ،في إطار البنية التقنية سابقة الذكر ، على بنية التقنية الرقمية المعلوماتية ، بما في ذلك تقنيات الاتصال والحاسوب والانترنت .[3]

المطلب الثاني :مؤشرات الاقتصاد المعرفي

لهذا الاقتصاد الجديد ، و سوف نتناول أهم مؤشراته والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة فئات هي:

مؤشرات العلم والتكنولوجيا ، المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية، مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أولا - مؤشرات العلم والتكنولوجيا

يشتمل اقتصاد المعرفة على عدة مؤشرات مهمة وضرورية يمكن من خلالها معرفة إمكانية إنتقال الدول

[1] ناصر محمد سعود جرادات وآخرون، مرجع سابق، ص 63

[2] عدنان داود محمد العذاري ، هدى زوير مخلف الدعمي ،مرجع سابق ، ص 77

[3] المرجع نفسه، ص 77

اشتمل اقتصاد المعرفة على مجموعة مهمة من المؤشرات التي من خلالها يمكن الدخول الى هذا الاقتصاد ومعرفة متغيراته والأطر التي يعمل ضمنها ويمكن تصنيف مؤشرات اقتصاد المعرفة وفقا لأربعة فئات مختلفة وهي :

1- مؤشرات العلم والتكنولوجيا ...

يمكننا إن نضع البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية ، وإحصائيات براءات الاختراع ، والمنشورات العلمية ، وميزان المدفوعات التكنولوجية ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات جميعها ضمن إطار مؤشرات العلم والتكنولوجيا وهذه [1] العناصر على قدر كبير الأهمية بالنسبة للاقتصاد القائم على المعرفة لأنها تعد الركيزة المهمة في تطوره ونجاحه ، لذلك سوف نتناولها بالتفصيل [2]

❖ **الأبحاث والتطوير:**

تشكل بيانات الأبحاث والتطوير والمؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة وهذه المؤشرات تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنة دولية وتتصل هذه المؤشرات بدعم بلد معين للبحث والتطوير دينامكية ومقارنة دولية وتتصل هذه المؤشرات بدعم بلد للبحث والتطوير وقد توزعت مصادر تمويل البحث والتطوير لتشمل الإنفاق الحكومي الذي يضم الإنفاق من قبل الكيانات التي تشرف على السياسات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية للبلد أو المجتمع المعنيين ويتميز هذا الإنفاق عن غيره بأنه ياتي من المؤسسات التي تتوخى الربح من المشاريع التي تمولها الدولة وتديرها في نفس الوقت .

❖ **إحصائيات براءة الاختراع :**

براءة الاختراع هي حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى مخترع مقابل نشر اختراعه لمدة زمنية محدودة على وفق شروط معينة ، وبراءة الاختراع هي الأداة الأولى المهمة لحماية حقوق احد الشركات أو احد الأفراد للحصول على حقوق النشر على أنشطة الإنتاج والخدمات المبينة على مفهوم ابتكاري وحصيلة الراءات التي يولدها نظام وطني للعلم والتكنولوجيا تشكل مؤشرا إجماليا على الحالة التكنولوجية ويستعمل لتقييم النجاح والتخصص بالنسبة الى البلدان الأخرى وقد جاءت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة التي تضمن حقوق الملكية الفكرية ، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت العديد من الدول في خرق القواعد الخاصة بهذه الاتفاقية والتحايل على القوانين الخاصة بها وهنا تجدر الإشارة إلى [3]في ظل هذه الاتفاقية يمكن للدول استخدام الترخيص الإجباري الذي بموجبه يمكن السماح باستخدام براءات الاختراع المسجلة بدون موافقة حامل البراءة في العديد من الحالات التي يجب ان تتضمنها التشريعات الخاصة بهذه الدول ومن هذه الاستخدامات طوارئ الصحة العامة وإجراءات انعدام الثقة لتحقيق الميزة التنافسية في السوق وهناك ثلاثة معايير رئيسة لتسجيل براءات الاختراع :

1- التسجيل على وفق الأولوية والسبق للبلد الذي تم فيه تقديم الطلب الأول .

[1] نادية صالح مهدي الوائلي ، مرجع سابق،ص38

[2] المرجع نفسه، ص 39

2- التسجيل على وفق بلد إقامة المخترع تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما .
3- التسجيل على وفق بلد إقامة مودع الطلب تمثل التحكم بالاختراع .[1]

❖ ***المنشورات العلمية :***

تعد المنشورات العلمية من المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة إمكانات الباحثين وقابليتهم في الدول وكلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب فضلا عن انها تكشف سعي الباحثين من اجل تطوير قدراتهم من جهة وتطوير الاقتصاد ومن جهة وتطوير الاقتصاد ومن جهة أخرى لما تعكسه هذه المنشورات من معالجة العديد من الصعوبات ، ولهذا المؤشر أهمية كبيرة وداعمة لاقتصاد المعرفي من حيث ازدياد الأوراق البحثية والمنشورات العلمية دليل على استيعاب العاملين في هذا المجال الى الدور الذي يلعبه نشر الوعي العلمي والثقافي ي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وجوانب الحياة الأخرى.[2]

❖ ***ميزان المدفوعات التكنولوجي***

هو إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجيا ويتيح هذا الميزان تسجيل الأموال المتعلقة بالملكية الفكرية ويشمل ميزان المدفوعات التكنولوجي شراء وبيع التكنولوجيا غير المجسدة ومنها حقوق المكية الفكرية والتراخيص والمساعدة الفنية إضافة الى المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات الإدارية وهو بعيد عن التبادلات التكنولوجية التي لا يكون فيها مدفوعات مثل الاتفاقات الخاصة بتبادل التراخيص أو بنقل الدراية .

ثانيا :المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية

لا يختلف اثنان في تقدير أهمية المتغيرات المتعلقة بالمصادر البشرية لاقتصاد المعرفة خصوصا في وقتنا الحالي اذ تعد استثمارا عالي العوائد إذا ما قورن بأي من المجالات الأخرى في المجتمع.

ان المصادر الرئيسية لمؤشرات الموارد البشرية تتمثل في بيانات التعليم والتدريب ، مخزون رأس المال البشري والاستثمارات في رأس المال البشري .

أ- **التعليم والتدريب** : تسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب ، بتقييم المعارف والمهارات المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم والتدريب .

إن النهج المتبع في الدول المتقدمة المعتمد على التعليم النوعي وزيادة عدد الدورات التي يلتحق بها الموظف تجعله مؤهلا للعمل في خصم التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد بصورة عامة وعلى مهارات العاملين بصورة خاصة والخدمات الجديدة التي استحدثت بفعل التطور التكنولوجي الهائل ، وقد جاء في هذا السياق مفهوم جديد متمثل في التعليم عن بعد كأحد الروافد الجديدة

لدعم التعليم واستمراره ويتم ذلك عن طريق شبكة الانترنت ، وبعد التعليم عن بعد احد الطموحات الواعدة للتعاون الأكبر بين برامج تعليم المكتبات وعلم المعلومات ولإتاحة التوسع في استخدام التكنولوجيا دون تردد.

[1] المرجع السابق مباشرة، ص 43
[2] المرجع نفسه ، ص 45

ب- **مخزون راس المال البشري :** يمكن تعريف رأس المال البشري بأنه المورد الاستراتيجي في العملية الإنتاجية ، اي الموارد الإستراتيجية العملية الإنتاجية ، أي المورد الذي يصعب نسخه او تقليده من قبل اي منظمة أخرى غير التي يعمل بها .[1]

لقد أصبح في عصرنا الحالي أن تقوم المنظمات بنسخ أو تقليد جميع برامج العمل والآلات والتقنيات والبرمجيات المستخدمة في الإنتاج والخدمات لأي منظمة أخرى ، ماعدا العنصر البشري لأنه العنصر الوحيد الغير قابل للنسخ او التقليد ، ولقد تطورت ثلاثة مقاربات لتقدير مخزون رأس المالي البشري وهي :

- الأولى : ترتكز على قياس مستوى تدريب السكان ومدى قدراتهم وقابليتهم الفكرية ،
- الثانية : تقوم على قياس مهارات الراشدين مباشرة ،
- الثالثة : ترتكز على تحديد الفرو قات التي تميز عائدات الراشدين التي تبدو مرتبطة خصائص فردية وخاصة ، وعلى تقدير القيمة التجارية لهذه الخصائص ومن م على تحديد القيمة الإجمالية لمخزون الرأسمال البشري .

ج - **الاستثمار في راس المال البشري :** يمكن تقييم الاستثمار في راس المال البشري من خلال الإجراءات المالية للاستثمار والاستثمار في الوقت واللذين سوف نتناولهما بالتفصيل يما يلي :

1 - **الإجراءات المالية للاستثمار:** ترتكز **هذه** الإجراءات على تخصيص مبالغ يتم رصدها ممن قبل الدولة او من قبل المنظمات في سبيل تطوير وتحسين مجالات متعلقة بالموارد البشرية تختصرها فيما يلي :

- - تطوير عملية التدريس ،
- - تطوير عملية تدريب الراشدين (تشجيع الدورات التدريبية) ،
- - فتح معاهد متخصصة ومراكز تتعاون مع الجامعات في سبيل تطوير المناهج الدراسية بما ينسجم وروح العصر والتغيرات التي تطرأ عليه وهناك جانب أخر لا يمكن إغفاله وهو نفقات التدريب المهني المخصصة من قبل المنظمات التي بمقتضاها يتم الإنفاق على البحوث وبراءات الاختراع من اجل تطوير العامل وتطوير الخطط الإنتاجية والوصول الى مستويات عالية ومتطورة في الإنتاج ،كذلك من اجل ضمان الكفاءات و الانتاجة عالي [2]
- الجودة الذي يشكل ركيزة أساسية من اجل بناء جسر للوصول الى سوق العالمية
- ومنافسة الشركات الكبرى ، وعليه يتبين إلزامية الاستثمار في تطوير الموارد البشرية لأنها

تعد المخزون الذي لا يمكن نفاذه بل على العكس من ذلك ، إذ يمكن للمنظمة يزدادا نتاجها وعطائها عل المالي المدى البعيد في ظل التأهيل المستمر ويمكن تفسير كل ما سبق وفق الشكل التالي :

[1] عامر بشير ، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك – دراسة حالة – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع نقود .مالية وبنوك ، السنة الجامعية : 2012/2011 ،ص ص43 – 44

[2] المرجع نفسه، ص 44

2- الاستثمار في الوقت في رأس المال البشري : تعطينا معدلات ارتياء منظمات التعليم على وفق مستويات التعليم ، فكرة أولية عن الوقت الذي يمضيه الأفراد في النظام التعليمي وهناك مؤشران يلخصان أرقام التعليم والدراسة .

- الأول : متوقع التعليم المدرسي لكل فرد بلغ سن الخامسة .
- الثاني : متوقع التعليم في منظمات التعليم العالي (الدراسات العليا) لكل فرد بلغ سن الثامنة عشر.[1]

ثالثا : مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ...

يعد هذا المؤشر على قدر كبير من الأهمية لما ينطوي على عدد من التفاصيل التي تربط بالتكنولوجيا والجوانب الاقتصادي والسياسي في نفس الوقت . ويعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها " مجموعة من الأنشطة تسهل تجهيز المعلومات وإرسالها وعرضها بالوسائل الالكترونية ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة ولهذه الأخيرة ثلاثة تأثيرات في الاقتصاد :

1- أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومة ، فقد استطاعت الشركات التي تعمل ضمن هذا النشاط ان تحقق مستويات عالية من ألارباح وأصبحت لها أسواق خاصة واخترقت الأسواق الدولية بالمنتجات العالية التي يزداد الإقبال عليها[2]
بشكل كبير يوما بعد أخر .
2- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة وقد ولدت هذه الصناعات طلبا على الخدمات المرفقة لهذه الصناعات لما تشتمل عليه هذه الصناعات من خدمات برمجة ومعالجة بيانات .
3- ظهور وظائف جديدة والاستعاضة بها عن سابقتها القديمة أو جعلها مساعدة لها فمثلا خدمة التعلم عن بعد وكذلك الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية والصحة كل تلك الوظائف المستحدثة التي نجمت عن التطور التكنولوجيا ولمعلوماتي الكبير أغنت العديد من الفئات عن الوظائف الروتينية والخدمات التي تقدم من خلالها .

وبالتالي فان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتل مكانة جوهرية في اقتصاد المعرفة لأسباب عدة : من جهة يتم إنتاج هذه التكنولوجيا في قطاع يكون فيه نشاط الابتكار مكثفا .

ومن جهة أخرى ، فان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن تصنيفها بتكنولوجيا عامة ، هي أساس ابتكارات الخدمات والمنتجات في مجمل الاقتصاد ، أخيرا ، هذه التكنولوجيا هي دعامة لترميز المعارف .ان إنتاج البيانات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهم جدا ولكن قلما يكون متناغما . لهذه الأسباب لن نحاول التعمق كثيرا في الموضوع وسنكتفي بتقديم المؤشرات التي تسمح بإجراء مقارنات دولية.

[1] المرجع السابق مباشرة، ص 46

[2] نادية صالح مهدي الوائلي ،مرجع سابق، ص 54

المطلب الثالث : أهمية ودوافع الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي

إن اعتماد اقتصاد المعرفة في تطوره ونموه على ثورة المعرفة وما يتصل بها من ثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سوف نجعل منهما المحرك الأساسي لعملية نمو الاقتصاد وتطوره وبالتالي إحداث تغييرات بما يضمن استمرار تقدمه، حالهما في ذلك حال الثورة الصناعية التي كان محرك النمو الأساسي فيها الصناعة، كما يحدث التغيير في الوظائف القديمة واستحداثها بوظائف جديدة، وتدعيم المنظمات كافة على التجديد والإبداع والاستجابة لاحتياجات المستهلك أو المستفيد من الخدمة، حيث أصبح اقتصاد المعرفة يعطي للمستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع ويصل إلى كل محل تجاري ومدرسة ومكتب و إدارة بشكل يسير وسريع. لقد أصبح الاقتصاد المعرفي الجديد واقعاً حياً ملموساً، وأن كان يبدو للبعض أنه ما زال تحت التكوين والتشكيل، وأن هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات سريعة، وأنه يتفوق على الاقتصادات الأخرى كافة، وبشكل غير مسبوق، سواء من الناحية الكمية المحسوسة، أو من الناحية النوعية الملموسة. وأن دافعية الإنجاز الحي الملموس وأن كانت معالمه ملموسة ومقاسه في الدول المتقدمة،فإن انغلاق قصور مدى الرؤية في الدول المختلفة يؤثر في مدى استفادتها من الاقتصاد المعرفي الجديد.[1]

يمكن إبراز أهمية الاقتصاد المعرفي فيما يلي:

استخدام تطبيقاتها في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية والخدمية والحاجات البشرية، حيث أضحت المعرفة مورداً اقتصادياً مهماً وعنصراً أساسياً من عناصر الانتاجإنتاج، وأصبحت الأساس الأهم في الاستثمارات القائمة على رأسمال معرفي يتمثل بالأصول غير المادية وغير الملموسة التي تنتج منتجات غير مادية.

-الإسهام في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد بحيث تتضمن التغيرات الهيكلية هذه مايلي:

-زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي مقارنة بالإنتاج المادي.

-زيادة الأهمية النسبية للاستثمار في المعرفة، وفي تكوين رأس المال المعرفي.

-زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية.

-الإسهام في اكتساب القدرة التنافسية ومواجهة التنافسية العالمية.

-أن المعرفة العلمية والعملية تعتبر موردا وعنصرا إنتاجيا مهما في الإنتاج بدلا من الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها فهي الأساس المهم حاليا لتوليد الثورة المعرفية وزيادتها وتراكمها.

-الإسهام في تحسين الأداء حتى الوصول إلى الأداء المتميز من خلال رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين نوعيته.

-الإسهام في خلق مناصب شغل جديدة خاصة في الآلات التي يتم استخدام تقنيات التكنولوجية المتقدمة،وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة.

-الإسهام في إحداث التجديد و التحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية بما يسهم في توسعها و نموهابدرجة كبيرة و بشكل متسارع ، وبالتالي تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد نموه.[2]

[1] محمد جبار طاهر الشمري ،مجلة دور الاقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي :مصر انموذجا ،جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد، ص 81

[2] عامر بشير ،مرجع سابق ،ص 16

- يرغم المؤسسات على التجديد والابتكار.
-يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها.
-يحقق التبادل إلكتروني .
-يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية.
-يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.

وبالرغم من تلك الأهمية، فإن اقتصادنا العربي لا يزال بكراً لم يطرق الكثير بعد أبوابه،ولم يحاول الكثير بعد سبر أغواره أو التعرف إلى ابعاده وجوانبه رغم أنها من أكثر الأمور أهمية وحيوية في حياة كل منا، ورغم ذلك فقد تجاهلها البعض وهرب منها إلى الارتجالية، والعشوائية.

وأخيراً لابد من القول أن المعرفة مصدر رئيس للقوة في الحاضر، وكذلك في المستقبل، أن لم تكن هي المصدر الأهم في المستقبل، ومن ثم فإنها محور صناعات المستقبل، وسوف يحرص الجميع على الحصول عليها [1].

[1] محمد جبار طاهر الشمري، مرجع سابق ،ص 81

الشكل (2-4) مصادر المعرفة وعملياتها

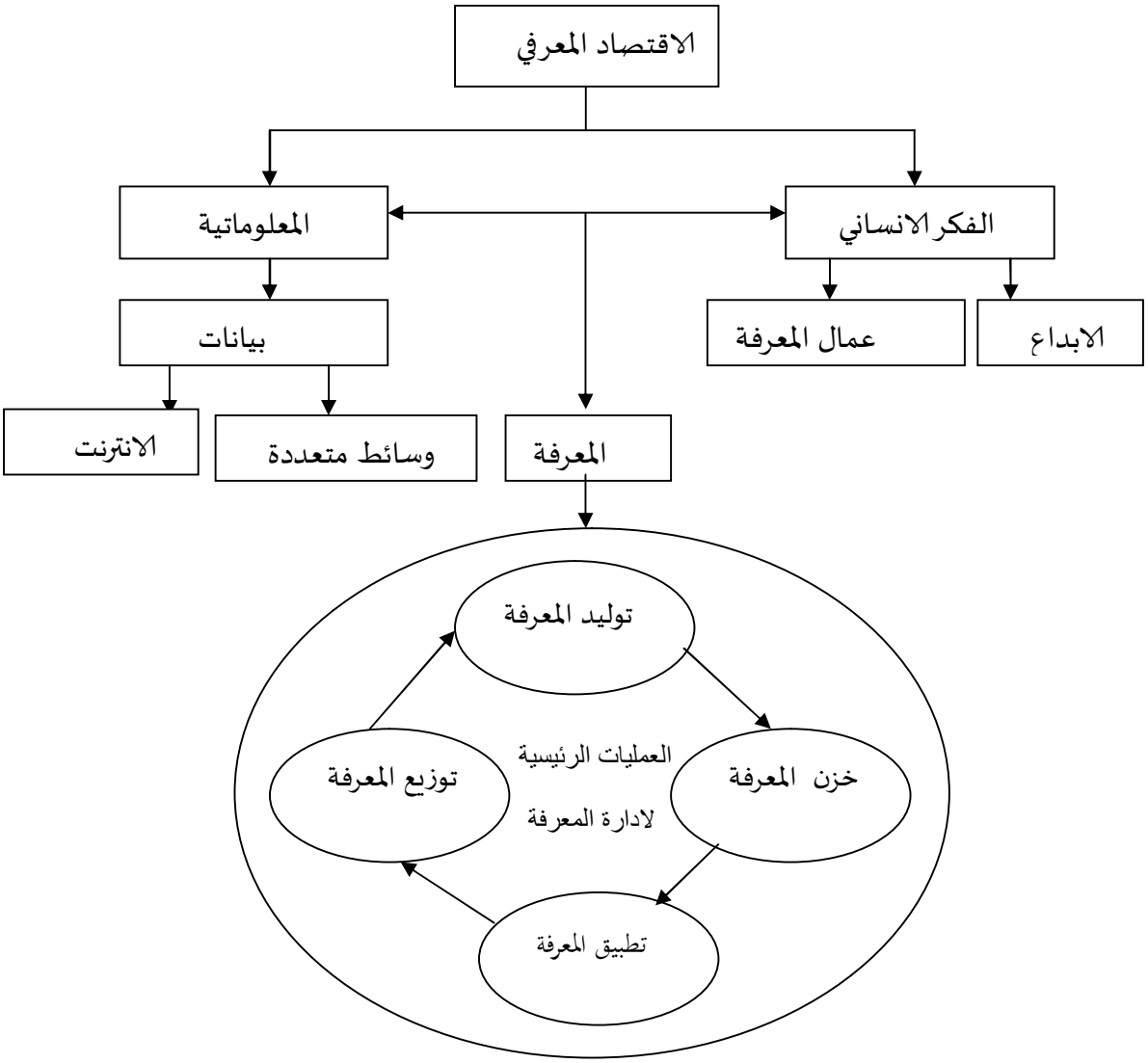

المصدر: محمد جبار طاهر جبار طاهر الشمري – دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي / مصر انموذجا ص 82

ثانيا- دوافع التوجه نحو اقتصاد المعرفة

إن عرضنا لأهمية اقتصاد المعرفة يمكننا من القول أن هذا الاقتصاد يملك قدرات هائلة على التكيف مع المتغيرات الجديدة والانسجام مع كافة الظروف والمواقف المختلفة التي تصاحب تدويل الاقتصاد، وبذلك أصبح حتمية يجب الانتقال إليه خاصة وأن كل الظروف مواتية لذلك بالإضافة إلى توفر عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدي إلى التوجه إلى الاقتصاد المعرفي أبرزها:

-تنامي دور المعرفة كعنصر هام لمصادر الثورة ومولد رئيسي للقيم المضافة.

-العولمة :حيث أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية.

-ثورة المعلومات والمعرفة بحيث زاد اعتمادها في الإنتاج، فنحو أكثر من % 70 من العمال في الاقتصاديات المتقدمة هم عمال معرفيون.

انتشار الشبكات مثل الانترنت جعل العالم بمثابة قرية واحدة أكثر من أي وقت مضى.

-ظهور مفهوم رأس المال الفكري المبني على التعلم وتوليد المعرفة.

-تحرير التجارة العالمية وتلاشي الحدود بين البلدان، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

-التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافيا ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثا عن الكفاءة.

-المنافسة المتزايدة أجبرت المنظمات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءات بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.[1]

المبحث الثاني :اقتصاد المعرفة والمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول :دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

إن لسرعة التغيرات الحاصلة في العالم في جميع المجالات اثر على معظم الاقتصاديات الحديثة ،وبذلك برزت سمات العالم الجديد الذي تميزه التنافسية كحقيقة أساسية ، ومن هنا أصبحت المنظمات في موقف يحتم عليها التكيف مع البيئة التنافسية من خلال الاهتمام بالقدرات الفكرية للموارد البشرية..[2]

أولاً : تعريف الميزة التنافسية للمؤسسة

أصبح مصطلح التنافسية يشكل حلقة أساسية لدى المفكرين الاقتصاديين والمختصين في إدارة الأعمال والمؤسسات، سواء كانت مؤسسات عالمية أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وقد بدأ يظهر جليا في مجالات الأعمال والتجارة والمال والاقتصاد في الآونة الأخيرة .وعليه سنحاول التطرق إلى مفهوم التنافسية، ومعالجة بعض القضايا الأساسية التابعة لها في عصر يتميز بسرعة التحولات في شتى المجالات وبروز ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، التي وسعت من الأسواق ومنها ظهور التنافسية الدولية والعالمية.

يتمحور تعريف التنافسية للمؤسسات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة،وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاد إلى الأسواق الدولية،

فالتعريف البريطاني للتنافسية بنص على أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة و السعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى."

كما عرف البعض التنافسية على مستوى المؤسسة بأنها "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة" ،

ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) وتعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور والمعتمد على الجودة خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة دوليا والمستوى الثالث للتنافسية أي تنافسية المؤسسة هو محل الاهتمام في هذا البحث،كما يتضح أنّ العلاقة بين التنافسية على المستويات الثلاثة المشار إليها سابقًا وهي :الدولة، القطاع،

[1] عامر بشير – مرجع سابق ص 41

[2] بلعالية خديجة ، ا.معموري صورية ، الملتقى الدولي لخامس حول : راس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ،ص 2

المؤسسة هي علاقة تكاملية إذ أنّ أحدها يؤدي إلى الأخر،فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي ، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة.[1]

وعرفها (porter) بأنها من القيمة التي استطاعت مؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها بحيث يمكن أن تأخذ أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع متساوية،أو بتقديم منافع منفردة في المنتج تعوض بشكل واسع الزيادة السعرية .

ثانيا – مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تعد تكنولوجيا المعلومات كالقلب النابض في مختلف منظمات الإعمال ، اذ تساهم في تسهيل انسيابية القرارات المناسبة وفي توجيه وتنفيذ مختلف عملياتها فهي مصدر حيوي لديمومتها وبقائها وتميزها التنافسي وتعرف بأنها أدوات ووسائل تستخدم لجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وخزنها او توزيعها .

وتصنف تحت عنوان أوسع واشمل وهو (التقنيات المستندة إلى الحاسوب) لعلاقتها المباشرة بنشاطات العمليات في المنضمة .

وتتضمن الأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والوسائل الأخرى، وتمثل تكنولوجيا المعلومات الجانب التقني من نظام المعلومات والبديل لتسميته وقد مرت بمراحل تطور مترابطة تنحصر بمراحل أساسية وهي :[2]

المرحلة الأولية لتطور المعلومات: وتتمل بثورة المعلومات والاتصالات ابتداء من اختراع الكتابة والطباعة ومختلف أنواع مصادر المعلومات المسموعة والمرئية ، واختراع الحاسوب ، والتزاوج بين تكنولوجيا الحاسبات المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع والتطورات وصولا إلى شبكة المعلومات المختلفة وفي مقدمتها الانترنت .

المراحل الحديثة للتطورات التكنولوجيا : وتبتدئ بالجيل الثالث للحاسبات وبناء النظم المحلية والذي تميز بالتطورات الكبيرة للمكونات المادية والبرمجيات وظهور المعالجات المايكروية ونظم البحث في الاتصال المباشر وتشهد تكنولوجيا المعلومات تطورا واضحا يرتبط بتطور الحاسبات ووسائل الاتصالات والتي تسير باتجاهات عدة أهمها : التجميع والتقريب إي التقريب والدمج بين المؤسسات والأفراد من خلال لغة الحاسوب .

الخصوصية أي الحرية الفردية التي يحتاجها المستخدم في تعامله مع المعلومات المطلوبة .

تبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات في مساهمتها الجادة لتعزيز عناصر الميزة التنافسية للمنظمات، تتوسع الأعمال ، وتنخفض التكاليف ،وتتحقق وفرات كبيرة في الجهد والوقت والمرونة والعالية لتحديث وتطوير الأداء وتحقيق عوائد جديدة للمنظمة ، وتحسين سرعة الاستجابة للزبائن ، والتحسين المستمر للجودة وتكوين القاعدة التقنية لبناء نظم إدارة المعرفة في المنظمة .[3]

---

[1] دويس محمد الطيب " براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسة الدولية " مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم والاقتصادية ،تخصص دراسات اقتصادية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر 2005 ،ص 4

[2] غسان قاسم داود اللامي ، تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال ،الاستخدامات والتطبيقات ،الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع ، 2010 ،ص 16

[3] المرجع نفسه ،ص ص 17- 18

يستخدم المديرون تكنولوجيا المعلومات لغرض اتخاذ القرارات الفاعلة في مختلف العمليات والوظائف وتتكامل من خلال توافر تقنيات حديثة للمعلومات .

ثالثاً- الاتصال :

يرتبط مفهوم كلمة الاتصالات في الوقت الحاضر بالاتصالات التليفونية التي أصبحت سريعة ومتوفرة بسبب وسائل نقل الاتصالات الحديثة المتطورة وظهور العديد من الشركات العملاقة التي تتعامل مع هذا المجال المهم .

إن انتشار استخدام الحاسوب في المجالات الإدارية بغرض تحسين أداء العمل وزيادة كفاءة الأعمال وسرعتها وبتطور ذلك الانتشار وبزيادة ذلك الاستخدام ازدادت الحاجة إلى تبادل المعلومات والبيانات بين الأوامر المكونة لأي مؤسسة أو بين المؤسسات المختلفة .

وهذا الكم الهائل من البيانات المطلوبة تناقله من وحدة او مؤسسة لأخر يحتاج الى السرعة ولذلك ظهرت الحاجة الى الاتصالات الحديثة وبدأت بالشبكات المحلية . الشبكات الواسعة ، ومن ثم الشبكة العالمية الانترنت .[1]

اتفق اغلب الباحثين في مجال نظم المعلومات عل تعريف شبكة الحاسوب بأنها مجموعة من أجهزة الحاسوب المنظمة والمرتبطة بخطوط اتصال بحيث استخدمها للمشاركة بالموارد المتاحة ونقل وتبادل المعلومات .

كما عرفت بأنها مجموعة من أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المحيطة المتصلة بالشبكة ، اذا تحتل الشبكات مكانا بارزا في تقنية المكتب الحديث لإسهامها في رفع كفاءة التشغيل ودعم صناعة القرار .

قنوات الاتصال :

قنوات الاتصال هي الوسيلة التي يتم بواسطتها بث البيانات من جهاز في الشبكة إلى جهاز أخر وبإمكان القناة أن تشغل أنواع مختلفة من أوساط البث للاتصالات السلكية .

رابعاً- تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يشهد العالم تطورات كثيرة في كل المجالات بحيث اصبحت المعلومات ميزة أساسية تحدد نجاح او فشل المنظمة ، لذلك تعتمد المنظمات على ادوات تخزين واسترجاع المعلومات بشكل أساسي ، ونعني بذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

ان تكنولوجيا المعلومات هي تعريف لكلمة TECHNOLOGY وهي مشتقة من الكلمة اليونانية techne وتعني فنيات او مهارات اما الجزء الثاني LOGY والتي تعني علم او دراسة ، ومنه يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال كما يلي:

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي مجموعة من الأجهزة والأدوات التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان واستقبالها من اي مكان في العالم .[2]

- مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات

[1] علاء عبد الرزاق السالمي ، رياض حامد الدباغ ، تقنيات المعلومات الادارية، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى، 2001، ص ص34- 35

[2] بلعاليةخديجة ،معموري صورية ، مرجع سابق،ص 07

يشير (martnez) إلى إن تكنولوجيا المعلومات هي قدرة جوهرية تستخدم كمعدات ضرورية تدعم إعادة تصميم عمليات الإعمال وتبسيط الإجراءات لتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم العمليات الجديدة . وكذلك إن تأثير تكنولوجيا المعلومات يلعب دورا هاما في المساهمة في أعادة تشكيل الاقتصاد العالمي ، وعاملا أساسيا ومحوريا في بناء وتشكيل في العديد من الدول المتقدمة والناشئة في صورة الاقتصاد الجديد والرقمي ، فان هناك مزيا استخدام تكنولوجيا المعلومات من أهمها مايلي :

- ✓ كفاءة عالية في تخزين المعلومات .
- ✓ كفاءة عمليات النقل .
- ✓ تحقيق اكبر قدر من الموثوقية .
- ✓ التكلفة المنخفضة .[1]

➢ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاكتساب ميزة تنافسية :

إن التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلقت فرصا جديدة لاكتساب مزيا تنافسية لذلك تسعى المنظمات للبحث عن طرق لاستخدام تكنولوجيا معلومات جديدة لدعم إستراتيجية الأعمال .

يقترح غريغوري بحكارسونز تطارا مؤلفا من ثلاثة مستويات لمساعدة المنظمات على استخدام تكنولوجيا المعلومات سنحاول توضيح هذه المستويات كما يلي :

1- على مستوى هياكل الصناعة :

يقصد بهيكل الصناعة طبيعة العناصر العاملة في مجال معين (موردون ، مصنعون ، موزعون ، عملاء) ونمط علاقات المساومة ينهم ، يمكن لتكنولوجيا المعلومات إلى صناعة ما يؤثر على منتجات ، خدمات ، أسواق واقتصاديات إنتاج هذه الصناعة كما يلي :

❖ تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على منتجات وخدمات صناعية :

تساهم تكنولوجيا المعلومات في تغيير طبيعة المنتجات والخدمات من خلال تعديلها وتطويرها ففي صناعة النشر مثلا تقلصت دورة الطباعة ونشر المطبوعات وتوزيعها بنسبة تتراوح بين 60% مما تنعكس بالإيجاب على تكاليف الطباعة والنشر والتوزيع وذلك بفضل استخدام تقنيات الطباعة والتغليف المتطورة التي إتاحتها تكنولوجيا المعلومات .

❖ تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على اقتصاديات الإنتاج : تؤثر تكنولوجيا المعلومات على اقتصاديات الإنتاج حيث تساعد المسوقين على ترشيد التكاليف وتقليص الجهود ، فسوق الموارد الغذائية الذي يمتلك شبكة واسعة من مراكز التوزيع يمكنه التحكم في تلبية الطلابيات على المستوى الوطني من خلال المراجعة الآلية وتدقيق مستويات المخزون من اجل تلبية الطلابيات من اقرب مركز توزيع .

على مستوى المنظمة :

[1] يوسف حجيم سلطان الطائي، و هاشم فوزي دباس العبادي،التسويق الالكتروني، الطبعة الأولى ،الوراق لنشر والتوزيع ،2009 ،ص ص 64 – 65

يتحدد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المؤسسة من خلال القوى التنافسية التي توجد خمس قوى تؤثر على ربحية الصناعة وتتمثل في ما يلي :تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوة المشترين : تساهم قوة المشترين في تقليص أرباح الصناعة[1]

- ، وباستطاعة المنظمة استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقليص القوة التي يمتلكها المشترون ن خلال الاعتماد على أساليب تكاليف التحول وهي عبارة عن التكاليف التي يتحملها المشتري إن حاول الانتقال في تعاملاته التجارية من مورد إلى أخر بديل .
- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوة الموردين : يحتم نشاط المؤسسة أحيانا التعامل مع الموردين من خلال الحصول على المواد الخام وقطع الغيار التجهيزات اللازمة للإنتاج ، وفي هذا المجال تلجا المنظمات لتقليص قوة الموردين من خلال الاعتماد على نظم المعلومات المناسبة للإنتاج .
- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوة المنتجات البديلة : المنتجات البديلة هم المنافسون الذين يقدمون عروضيا مختلفة بالنسبة للمنظمة ، ولا يمارسون نفس النشاط مع المنظمة لكنهم يقدمون للعملاء خدمات تمنح لهم نفس درجة الإشباع ، وفي هذا الصدد تسعى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى التوجه بالمعلوماتية والتوجه بالعميل في إطار ما يسمى " التسويق التفاعلي " من خلال تقديم منتجات وخدمات للعملاء تجعل من الصعب عليهم التحول الى بدائل أخر.
- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوة الداخلين الجدد: يمثل الداخلون الجدد في المنافسين الغير موجدين لحد الآن في السوق لكن يمكن ان يصبحوا منافسين مباشرين على المدى الطويل ، وهم المنظمات تسعى لتحقيق تنويع في منتجات الباحثة عن نشاطات جديدة والمنظمات العاملة في هذه الصناعة لهذه تلجا المنظمات إلى إعاقة دخول هؤلاء الى الصناعة من خلال وسائل متعددة من بينها تكنولوجيا المعلومات التي تلعب دورا مهما في عدم تمكين الداخلين الجدد من الفوز بحصة سوقية أو منعهم أصلا من الدخول إلى الصناعة .
- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوة المنافسين في الصناعة : وهم المنافسين الذين تقابلهم المنظمة في وضعية تنافسية داخل قطاع معين ، بحيث يمكن المقارنة بين هؤلاء المنافسين ، الأرباح ، النشاطات ... لقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات فرصة للمنظمات العاملة في نفس الصناعة التعامل مع المنافسين بشكل أكثر فعالية لان المنافسة حالة عادية تساهم في إرساء سعر السوق وتمكن المؤسسة الناجحة من جني الأرباح .

المطلب الثاني : دور البحث والتطوير في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة

يعتبر البحث والتطوير من السياسات التي تتبعها المنشأة الصناعية المعاصرة لتحقيق أهدافها،فهو يستهدف خلق الإضافة للمعرفة المتاحة للمنشآة في مجالات اختصاصها، واستخدام تلك المعرفة في تطبيقات جديدة في أنشطتها المختلفة.

[1] بلعاليه خديجة ، معموري صورية،مرجع سابق،ص 10

أولا - تعريف البحث والتطوير

البحث والتطوير هو نشاط مقترن بالابتكار وتزويد المعرفة وتحويل نتائج البحوث إلى سلع وخدمات، وتطوير المنتجات والعمليات بالشكل الذي يحقق الميزة التنافسية لهذه المنشآت، ومصطلح البحث والتطوير يشتمل على ثلاث أنشطة هي[1]:

1- البحوث الأساسية:

- تعريف أول :هو كل مجهود فكري يرمي إلى إنتاج وإضافة معلومات علمية ونظرية إلى حجم المعلومات المتواجدة .تمارس هذه البحوث في الجامعات ومراكز البحث.
- تعريف ثاني :تهتم هذه البحوث بإكساب المعرفة والاكتشافات العلمية الجديدة، فهي عملية بحث في الظواهر للوصول إلى إضافة لمخزون المعرفة بدون التركيز على إمكانية تطبيق هذه النتائج، أو توظيفها لأهداف اقتصادية أو تجارية محددة .تقترن هذه البحوث بعنصر لأتأكد في تحديد النتائج ، كمايصعب تحديد المدة اللازمة لإنجاز هذه البحوث.
- تعريف ثالث :وهي ما يسمى "بالنشاط الإبداعي "فهو اختراع أو خلق الأفكار دون السعي لتطبيق هذه الأفكار، وهذا النوع من البحوث غير جذاب للشركات الصناعية بسبب عدم التأكد من نتائجه، لذلك تقوم به الوكالات الحكومية والجامعات .
- تعريف رابع :تتم هذه البحوث لتوسيع المعارف العلمية دون أي هدف لتطبيق هذه المعارف، المؤسسات الصناعية لا تدعم كثيرا هذه البحوث نظرا لعدم القدرة على تطبيق نتائج هذه البحوث في الواقع في كثير من الأحيان وكذلك للمخاطر والتكلفة هذه العالية في البحوث، تمول هذه البحوث من طرف الجامعات والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الربحية.

من هذه التعريفات نخلص إلى تعريف للبحث الأساسي :هو دراسة منهجية موجهة لفهم الظواهر والحقائق لإكتساب المعرفة العلمية الجديدة دون اعتبار لتطبيق هذه المعرفة، ومن مميزات هذه البحوث أنها :عالية المخاطر والتكلفة، ترتبط هذه البحوث بعنصر اللاتأكد في تحقيق نتائجها يصعب تحديد المدة اللازمة لإنجازها، يصعب تطبيق نتائجها في الواقع في كثير من الأحيان، تقام هذه البحوث في الجامعات والمنظمات الحكومية والمنظمات الغير ربحية.

2- التطوير:

- **تعريف أول** :هو إستعمال منظم للمعرفة العلمية، موجه نحو إنتاج المواد والوسائل والمنظومات والطرق وبخاصة إدخال الجديد منها وبعبارة أخرى، التطوير هو نقل لنتائج البحوث التطبيقية إلى الواقع العملي.
- **تعريف ثانى**: هو عمل منظم مبنى على معرفة قائمة مكتسبة من البحث والخبرة العلمية الموجهة إلى إنتاج منتجات جديدة أو تركيب عمليات ونظم وخدمات جديدة، ونحو تحسين تلك التى تم إنتاجها أو تركيبها فعلي .

[1] حورية شعيب ، تسيروظيفة البحث والتطوير في المؤسسة الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال_ مذكرة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية: 2013/ 2014 ،ص ص 3-5

- **تعريف ثالث** :هو تحويل نتائج البحث أو المعارف الأخرى إلى خطة أو تصميم لمنتج جديد أو خدمة جديدة أو أسلوب تقنى أو التحسين الجوهري لمنتج أو خدمة أو أسلوب تقنى معروف، سواء كان بغرض البيع أو الإستخدام .[1]

3- أهمية البحث والتطوير:

لقد اكتسبت أنشطة البحث والتطوير أهمية بالغة خاصة في الدول الصناعية، وما يتعلق بالتطور التكنولوجي، ذلك لأنه يمثل وسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع، كما يوحي ذلك إلى زيادة عائد الاستثمارات المادية والبشرية، وذلك ما أكده الاقتصادي(روبرت سولو)، في نموذجه للنمو حينما أشار إلى العوامل التي كانت أساسا سببا في زيادة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية مابين 1909/ 1949، إذ وجد أن سبعة أثمان 8 /7 النمو ألاقتصادي الأمريكي، كان يعزى إلي التغير التكنولوجي بمفهومه الواسع وأثبت أن ثمن واحد (1/8) من النمو ألاقتصادي كان راجع إلى رأس المال في الإنتاج و ما كان لأي من المتغيرات المعيارية ألاقتصادية الأخرى التي درسها مثل معدل نمو القوى العاملة، أي دور في ذلك ،ومن هذا استنتج(سولو)بأن أهم عامل مفرد في عملية التنمية ألاقتصادية إنما يعود إلى التطوير التكنولوجي الذي يعود بدوره إلى البحوث الأساسية ثم البحوث التطبيقية .

ونتيجة للدور الذي تلعبه نشاطات البحث والتطوير في رفع كفاءة المؤسسة ألاقتصادية، وزيادة قدرتها التنافسية، أقدمت الدول المتقدمة على تخصيص موارد متعاظمة لتغطية تكاليف هذه النشاطات، إذ تقدر ما تنفقه هذه البلدان على أنشطة البحث والتطوير مابين % 3.5 إلى 5 %من أجمالي الدخل الوطني فيها وهناك بعض المؤسسات الصناعية التي تصل مصروفاتها على الابتكار التكنولوجي إلي أكثر من من مبيعاتها كما هو الحال في صناعة الإلكترونيات الدقيقة وتطبيقاتها.

ثانيا- أهداف البحث والتطوير:

تشتق أهداف البحث والتطوير من أهداف الإدارة العليا للمؤسسة ومن بين الأهداف التى تسعى المؤسسة لتحقيقها :

- ✓ اكتشاف وتعزيز المعرفة وتوليد الأفكار والمفاهيم الجديدة .
- ✓ تطوير وابتكار منتجات جديدة .
- ✓ تحسين المنتجات الحالية .
- ✓ إيجاد استخدامات جديدة للمنتجات الحالية .
- ✓ تحسين وتطوير عملية الإنتاج .
- ✓ تحليل ودراسة المنتجات المنافسة .
- ✓ تقديم الخدمات الفنية للأقسام الوظيفية في المنظمة .
- ✓ التأكد من أن المنتوج والعملية الإنتاجية آمنة للعاملين والمستعملين والبيئة .
- ✓ زيادة قدرة لمؤسسة على المنافسة وذلك من خلال:
- ✓ سرعة تقديمها للمنتجات الجديدة ، وتغيير العمليات الإنتاجية.

[1] المرجع السابق مباشرة،ص 5

- ✓ تحسين خدمة المستهلكين.
- ✓ التقليل من تكاليف التصني

المطلب الثالث : دور الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة

أولاً - تعريف الابتكار

يعرف الابتكار على أنه "تنمية وتطبيقا لأفكار الجديدة في المؤسسة، وهنا كلمة تنمية شاملة فهي تغطي كل شيء من الفكرة الجديدة إلى إدراك الفكرة إلى جلبها للمؤسسة ثم تطبيقيها[1]

و يعرف الابتكار أيضاً على أنه" :قدرة المؤسسة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق، ويعني هذا التعريف أن تكون المؤسسة الابتكارية هي الأولى بالمقارنة مع المنافسين في التوصل إلى الفكرة الجديدة أو المفهوم الجديد، والأولى في التوصل إلى المنتج الجديد والأولى في التوصل إلى السوق .

الشكل رقم(2- 5) مفهوم الابتكار – الأول إلى الفكرة، المنتج والسوق

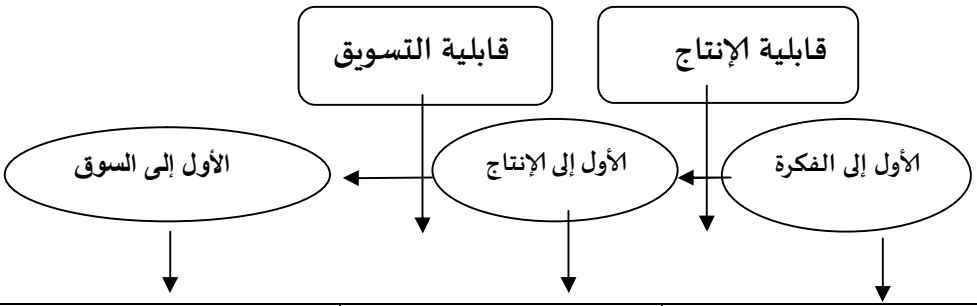

العامل المؤثر	الجودة=التحسين الكبير	الهندسة = كفاءة الانتاج	القرب من السوق
الوسائل المساعدة	الخبرة الذاتية للمبتكر او المؤسسة ، الأدبيات والدراسات ، الموزعون ، الزبائن ، والمنافسون ...الخ	الخبرة الهندسية ،مرونة تكنولوجيا العملية ، إدارة العمليات و إدارة تكاليف ذات كفاءة.	الخبرة التسويقية ، التوجه الى الزبون ، قنوات التوزيع ، سياسات التسعير ، وترويج واعلان.

المصدر: نجم عبود نجم ، ادارة الابتكار (المفاهيم والخصائص والتجارب) ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ، الاردن الطبعة 01،2003 ص 23

- يجب أن يكون الابتكار شيئا مقصودا وليس أمرا عارضا، فإذا قام أحد المصانع بتخفيض إنتاجه بسبب الأثر الناجم عن موجة حر أثرت على العاملين فلا يعتبر هذا الأمر ابتكارا، ومن ناحية أخرى إذا قام المصنع بنفس الفعل (تخفيض الإنتاج بهدف تحسين جودة السلع التي ينتجها، أو لتقليل حالات المرض بين العاملين، عندئذ يمكن وصف هذا الفعل بأنه ابتكاري .
- ينبغي أن لا يكون الابتكار مجرد تغيير روتيني، فقيام المؤسسة بتوظيف شخص جديد ليحل محل شخص أخر قدم استقالته أو بلغ سن التقاعد، لا يمكن اعتباره تغيير ابتكاري بخلاف ذلك فإن إنشاء وظيفة جديدة تماما يمكن أن تعتبر من قبيل الابتكار.

[1] راوية حسن، سلوك المؤسسات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 ، ص393

ثانيا - أهمية الابتكار

إن النظرة إلى الابتكار قد تغيرت كثيرا في وقتنا الحاضر على مستوى المؤسسات وأيضا على مستوى الدول، فقد أصبح الابتكار معيارا يحدد على ضوئه درجة تقدم الدول والأمم ورقيها، بل أكثر من ذلك أصبح ينظر إليه على أنه مصدر لتحقيق الثروة وعامل مهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال ابتكار طريقة جديدة تمكن من زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج في الدول النامية بنسبة أقل من واحد في المائة، قد تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بقدر أكبر مما يسهم فيه رأسمال إضافي مقداره 100 بليون دولار بمعدلات الربح التاريخية، فالإستراتيجية الجيدة المبتكرة مع التنفيذ الجيد أفضل من مجرد تحويل الموارد .

ومن جهة أخرى فإن الابتكار أصبح أحد المؤشرات الهامة التي تساعد إلى حد كبير في الاستدلال على مدى تقدم المؤسسات ، وبصفة عامة فإن ما يلاحظ اليوم على ما تبذله المؤسسات المعاصرة من مجهودات على أنشطة البحث والتطوير والتي قد تكلفها مبالغ كبيرة وقد تدوم للسنوات طويلة بالرغم ما يكتنفها من مخاطرة عالية بسبب ارتفاع معدلات فشل الابتكار خاصة من الناحية التجارية داخل السوق، الدليل على إدراك أهمية الابتكار من طرف هذه المؤسسات، حيث نجد على سبيل المثال أن المؤسسات اليابانية تخصص ما يزيد عن 30 % من مخرجاتها على أنشطة البحث والتطوير، وفي مسح حديث وجد أن 25 % من كل المؤسسات لأمريكية التي تستخدم أكثر من 100 عامل تقدم تدريبا في مجال الابتكار لعامليها.

ويأتي في مقدمة هذه الظروف والعوامل التغير المذهل في التكنولوجيا والتغير السريع في أذواق المستهلكين والزيادة الهائلة في حجم المعرفة، وفي هذا السياق هناك مجموعة من العوامل

والتي جعلت من الابتكار ذو أهمية خاصة أكثر من أي وقت مضى ومن بين هذه العوامل:

- ✓ ازدياد المنافسة بين المؤسسات
- ✓ كبر حجم منظمات الأعمال.
- ✓ ارتفاع توقعات المستهلكين.
- ✓ نقص الموارد.
- ✓ تزايد الطلب على الأفكار الجديدة.

حيث أن كل هذه العوامل وأخرى غيرها تضع الكثير من الضغوطات على المؤسسة لتكون أكثر تميزا وأكثر سعيا لتحقق ميزة تنافسية باعتبار أن هذه الأخيرة الورقة الرابحة للمؤسسة في ظل هذه العوامل والظروف.

الشكل(2- 6): أساليب التنافسية الحديثة ومن بينهم الابتكار

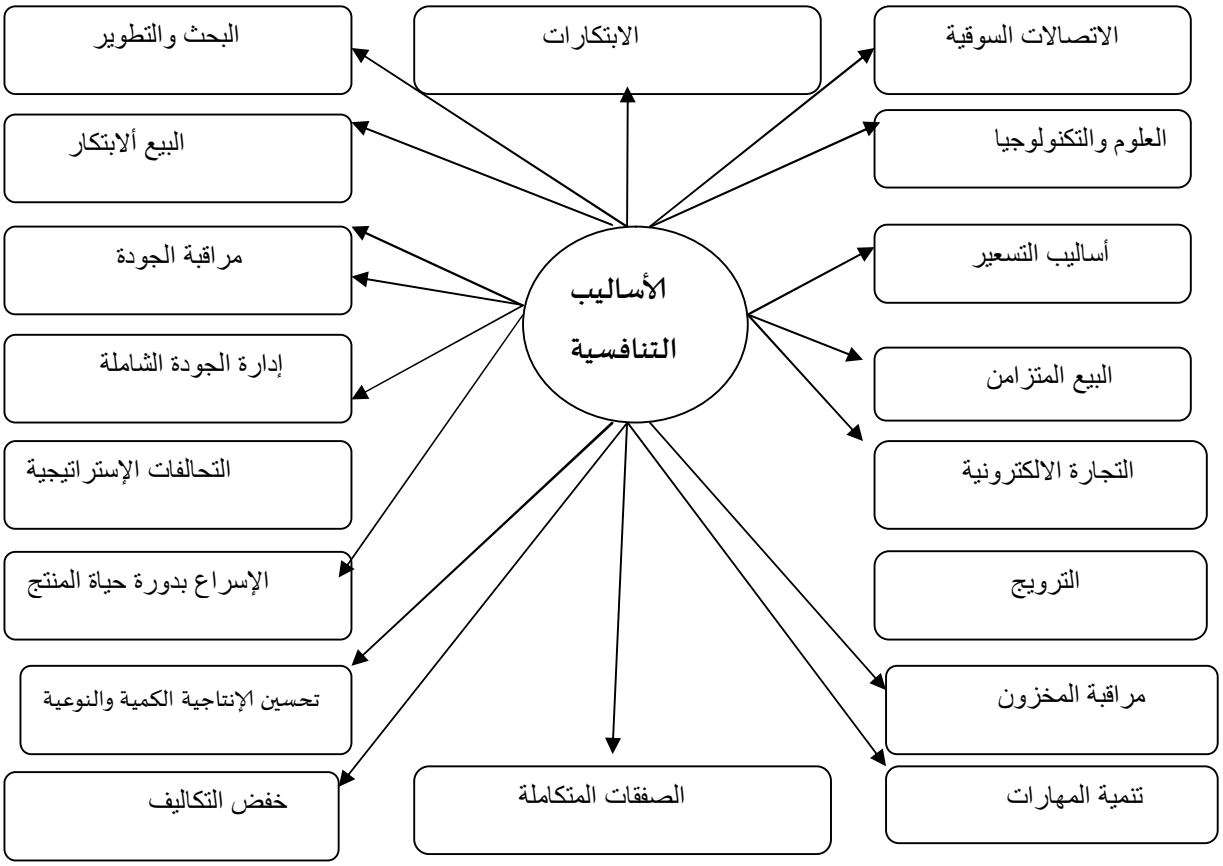

المصدر: عبد الوهاب ، دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ، 2011- 2012 ،ص35.

ويمكن أن نلخص أهمية الابتكار في انه :

أ- ينمي ويراقب المهارات الشخصية في التفكير والتفاعل الجماعي من خلال فرق العف الذهني .

ب – يزيد من جودة القرارات التي تصنع لمعالجة المشكلات على مستوى المؤسسة اولى مستوى قطاعاتها وإداراتها ، في المجالات الفنية والمالية والتسويقية وتلك الخاصة ببيئة العمل الاجتماعية .

ج – يحسن من جودة المنتجات .

د- يساعد على خلق وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة .

هـ- يساعد على إيجاد سبل لتفعيل وزيادة حجم المبيعات .

و- يساعد على خلق وتعزيز صورة ذهنية طيبة عن المؤسسة لدى عملائها .

بالإضافة إلى ذلك فان تقديم المؤسسة للابتكار لم يسبقها إليه احد من قبل قد يسمح لها باحتكار جزئي ومؤقت للسوق وذلك حسب درجة كثافة الابتكار.[1]

[1] بوبعة عبد الوهاب ، ،دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال ،موبيليس) رسالة ماجستر ،2011/ 2012 ،ص ص 32– 35

خلاصـــة :

بات من المعروف أن نمطاً جديداً من الاقتصاد قائماً على المعرفة بدأ بالتشكل مع بداية الألفية الجديدة في الدول المتقدمة والدول النامية الصاعدة على المستوى العالمي .هذا لا يعني أن المعرفة لم تكن موجودة أو مستخدمة في النشاط الاقتصادي، وإنما الجديد هو حجم تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي نمط حياة الإنسان عموماً، وهو ما جاء نتيجة للخطط الوطنية المتكاملة ذات البرامج الزمنية والأهداف المحددة التي وضعتها تلك الدول لردم الفجوة المعرفية بينها وخاصة منذ الربع الأخير من القرن الماضي.

تعرض هذا الفصل لأهمية اقتصاد المعرفة وانعكاسه الايجابي في أداء المؤسسة الاقتصادية ، مما يؤكد أن المؤسسة بحاجة للتركيز على إنتاج واستخدام المعرفة كي تستطيع مواكبة العصر القائم على العلم والمعرفة، وهذا التوجه سينعكس حتما على الدولة والتوجه باقتصادها ككل نحو الاقتصاد المعرفي الكفيل بحل المشكلات التي قد تواجهها كالبطالة وانخفاض مستويات التنمية.

الفصل الثالث

واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

تمهيد:

تحتل المؤسسات الجزائرية ذات الطابع العمومي مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري، و قامت الجزائر بإصلاحات كبيرة على مستوى المؤسسة،الا أن نتائج هذه الإصلاحات كانت في منأى عن التحولات التي يشهدها العالم ،حيث أن المنافسة لم تعد صناعية فقط، بل أصبحت ترتكز أساسا في المعارف والمعلومات وكيفية تسييرها،كما أن المفهوم التقليدي للاقتصاد الذي يعتمد على الصناعة تغير في ظل التقدم التكنولوجي والمعرفي ليصبح اقتصادا معرفيا، يعتمد اعتمادا أساسيا على تكنولوجيا المعلومات، أين نجد مصطلحات تعكس هذه التوجهات، مثل مجتمع المعلومات، ثورة المعلومات، اقتصاد المعرفة واقتصاد التعليم ... الخ...

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى موضوع اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثاني: واقع اقتصاد المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

المبحث الأول :المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية

ورثت الجزائر اقتصاد شبه مدمر وشاغر تتخلله العديد من المشاكل عشية الاستقلال، وكمحاولة منها للخروج من هذه الأزمة ومواجهة المشاكل وحلها، فقد اعتمدت نظام التسيير الذاتي ثم تبنت نظام التسيير الاشتراكي كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي يتماشى ووضعية الجزائر آن ذاك ويمكن تلخيص أهم هذه المراحل في النقاط التالية:

المطلب الأول : تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

***الفترة (1962- 1966)التسيير الذاتي :وتميزت بالاتي :**

- ضعف في مستوى العلاقات مابين القطاعات وكان الاقتصاد حينها ذا تبعية شديدة للخارج.عدم التوازن في ميدان الشغل.
- الشغور الاقتصادي الذي أدى إلى إنشاء لجان تسير و المشاركة في إدارة المؤسسات الوطنية الفرنسية.
- تجسيد التنظيم الجماعي لتسيير المؤسسات.تهميش المشاركة العالمية واحتفاظها بطابع استشاري مناقض تماما لمبادئ الديمقراطية .
- طبق أسلوب التسيير الذاتي في الأغلب على المؤسسات الصغيرة الحجم
- ا لنقص كبيرا في الإطارات واليد العاملة الماهرة وغياب الوعي الكافي عند معظم العمال.
- سوء توزيع السلطة وسوء التنظيم والتنسيق، مما أدى إلى احتكار السلطة من- طرف الإدارة.
- سوء اختيار المسيرين وتعدد مركز القرار.
- ***الفترة (1966- 1971) التأميم والمشروع العام :** أمام كل المشاكل التي واجهة المرحلة السابقة فضلت الدولة التدخل مباشرة عن طريق التأميم بهدف الهيمنة على كل الأنشطة الاقتصادية وامتلاك نشاط المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي وإضفاء النموذج الاشتراكي كأسلوب تنظيمي. وتميزت هذه المرحلة بـ:
- إنشاء شركات وطنية تهتم بالنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة- .
- التركيز على مبدأ المرد ودية والمشاركة التدريجية للعمال في اتخاذ القرارات- .
- تدهور الوضعية الاقتصادية للقطاع العمومي الناجمة على الخصوص عن سوء .
- توزيع السلطة الاقتصادية وتفشي البيروقراطية واتخاذ القرارات في مستويات وأجهزة بعيدة كل البعد عن المؤسسة.
- غياب قانون خاص بالعمال الأمر الذي أدى إلى اختلاط الوظائف والمهام بينهم .مما نتج عنه توتر اجتماعي.
- التشتت الجغرافي للوحدات الصناعية واختلاف مستويات التكنولوجية مطبقة.

***الفترة(مابعد 1971): مرحلة التسيير الاشتراكي** :قام هذا النظام لتحقيق هدف مزدوج من جهة تحويل المؤسسة العمومية إلى مؤسسة اشتراكية من ناحية النظرة القانونية، ومن جهة أخرى على إدخال شكل التنظيم الاشتراكي في مجال آليات التسيير كتعبير رسمي لرفض الشكل الليبرالي، وضبط مكانة المؤسسة الاشتراكية ضمن بيئة النظام الاقتصادي.

وتعرف المؤسسة الاشتراكية على أنها مجموعة أدوات وأموال ملك للدولة تدار عن طريق جهاز اشتراكي ممثل في الدولة والعمال، وتعتبر المؤسسة الاشتراكية شخصية معنوية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وتعد العنصر الرئيسي لتحقيق أهداف التنمية المخططة، والمكان المفضل لممارسة مبادئ التسيير الاشتراكي عن طريق مشاركة العمال في التسيير، ويعد هذا النموذج بمثابة مدرسة لتكوين العمال سياسيا واقتصاديا وكذلك اجتماعيا .بالإضافة إلى ممارسة دور الرقابة الإلزامية بعد ما كانت تأشيرية وبمختلف أنواعها إما من طرف العمال أو الإدارة المركزية وحتى عن طريق التخطيط .

وتميز هذا التنظيم بالآتي:

- تدني فعالية القرارات المتعلقة بالتسيير ويرجع السبب في ذلك إلى تدني المستويات الثقافية لمعظم العمال.
- ساهم التنظيم بوقوع عدة تجاوزات تمس الآداب العامة في ميدان العمل وتشجيع العمال على الكسل وعدم تحفيزهم على بذل المجهودات.
- سوء البرمجة والتقييم غير الحقيقي للمشاريع إلى التأثير سلبيا على إنجازها وإلى عدم احترام مواعيد تسليمها.[1]

المطلب الثاني : الإصلاحات التي مرت بها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية .

إن تسيير المؤسسات العمومية في المراحل السابقة عرف ضعفا وعدة عراقيل،حيث وصلت المؤسسة إلى نقطة كان لزاما فيها اتخاذ إجراءات وحلول للخروج من هذه الصعوبات والمشاكل التي تراكمت على الاقتصاد وخصوصا المؤسسة الاقتصادية،وكانت بداية الإصلاحات في 1881 ، وكانت هذه الإصلاحات على مراحل من إعادة الهيكلة، و مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية ، فحركة التنمية الوطنية مرهونة بإصلاح اقتصادي عن طريق المؤسسات الاقتصادية العمومية لوضعها على السكة الصحيحة، فالمتفحص لمختلف التوجهات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر يظهر له جليا عدم التناسق أو التكامل بين الفترات المتتالية، بسبب التباين في عمليات لإصلاح أو التعديل الاقتصادي، وأمام تدهور حالة الاقتصاد الوطني بدأت السلطة العامة في البحث عن انجح وسيلة لتحقيق الفعالية الاقتصادية لتطوير مرد ودية وإنتاجية الجهاز الاقتصادي، لكن مع الحفاظ على الطابع العمومي للمؤسسة التي تبقى ملكيتها حكر على الدولة وحدها.

لقد انطلقت عملية الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة والمؤسسة بصفة خاصة منذ الشروع في إعادة الهيكلة العضوية والمالية، التي اعتمدت الدولة من خلالها تقليل العبء عن المؤسسة التي تهيمن على جميع الأنشطة، التي تعتمد عليها وهذا ما حدث في الكثير من المؤسسات التي تم تقسيمها إلى مؤسسات عمومية.

وقد تزامنت فترة إعادة الهيكلة بانخفاض كبير لأسعار البترول حيث بلغ 13 دولار للبرميل نهاية سنة 1886 ، مما أدى إلى عجز الدولة على تمويل الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض الإيرادات من العملة الصعبة، وقد قامت الدولة بإعطاء انطلاقة قوية و جديدة للمؤسسات المهيكلة حديثا عن طريق الإعانات المقدمة لها من الخزينة ومحو بعض ديونها القصيرة والطويلة الأجل، تكون فيها الخزينة هي الدائنة بعد تسديدها للبنك .إلا أن هذه الإجراءات التطويرية المصاحبة لعملية إعادة الهيكلة لم تأتي أكلها وباءت بالفشل الواحدة تلوى الأخرى، في

[1] ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الطبعة الثانية، الجزائر ، 1888 ، ص ص 24 - 25

محاولة لتحسين الوضعية الاقتصادية وتحسين مرد ودية المؤسسة وجعلها تحقق ربحا، ولهذا يعتقد البعض أنها مرحلة أولية لتحضير التحول إلى مرحلة اقتصاد السوق)8 (، إذ لا يمكن حل مشكلة المؤسسة بتدعيمها ماليا وتصحيح أوضاعها المالية، بل يجب إعادة النظر في هياكلها وعملية اتخاذ القرارات ، تم فتح المجال أمامها التكفل بامر بعيدا عن تدخل الوصاية .

بينما يعتقد البعض الأخر ان برنامج إعادة الهيكلة يقوم على فرضية إن المؤسسات الصغيرة هي الأكثر تحكما من المؤسسات الضخمة . لكن المتخصصين في التسيير يعلمون ان التحكم في التخطيط الاستراتيجي والتنظيم ، الإدارة البشرية وانظمه الرقابة .وقد واجهت عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية بعض العراقيل تمثلت أساسا في:

- ✓ نقص تقييم حقيقي للممتلكات، إذ أن 141مؤسسة لم تستلم القرارات الخاصة بنقل الملكية إلا في سنة 1987، أي بعد ما تم تحديد ملكية الأصول بدقة وخاصة العقارات.
- ✓ اللامركزية الضعيفة في اتخاذ القرارات لإدارة هذه المؤسسات.
- ✓ تشتت الموظفين والإطارات ذوي التجربة وخلق مقرات جديدة للشركات المنبثقة من إعادة الهيكلة.
- ✓ تشتت وسائل المؤسسات الوطنية للإنتاج والإنجاز والخدمات وتجزئتها دون إمكانية تسمح بممارسة. التنسيق بين المؤسسات الجديدة.

إن هذه النقائص تبين لنا أن قرار إعادة الهيكلة كان سياسيا أكثر منه اقتصاديا، وهذا راجع إلى ضعف تطبيق قراراته وعجزه عن إيجاد حلول تسمح للدولة بتحقيق مردودية للاقتصاد الوطني، فما كان منها إلى أن توجهت إلى البحث عن التقنيات اللازمة لتحويل لمؤسسات الاقتصادية من مؤسسات تابعة للدولة إلى مؤسسات مستقلة بذاتها.

فالمعطيات السابقة أدت إلى إلغاء برامج إعادة الهيكلة في المؤسسات الجزائرية والتفكير في إيجاد الحلول الجذرية للهيكلة الضرورية، لا تعتمد فقط على التصحيح المالي للمؤسسات بل ستسمح تلك الحلول بتخلي الدولة عن تمويلها وبهذا بدأ الإصلاح الاقتصادي مركز على محور أساسي يتمثل في استقلالية المؤسسات

بدأ الحديث عن استقلالية المؤسسات فعلا بعد صدور قانون 88- 01ل 12- 01-1988 ، هذه المبادرة كانت بمثابة العملية التي فتحت السبيل إلى شبه استقلالية عضوية،ووظيفة للمؤسسة العمومية عن وصاية الدولة . وفي هذا الإطار تعتبر استقلالية المؤسسات قفزة نوعية في حياة المؤسسة العمومية، التي من خلال أجهزتها تحاول إضفاء صبغة جديدة لشكل المؤسسة في البناء الاقتصادي، يتطلب تطبيقها إجراءات انتقالية تمس أساسا إصلاح أدوات الضبط الاقتصادي وعلاقة المؤسسة مع الإدارة الاقتصادية، وإجراءات تنظيم عمل المؤسسات في المحيط اقتصادي، وهكذا تهدف الاستقلالية إلى جعل المؤسسة العمومية الاقتصادية عون اقتصادي يساهم بشكل فعال في تدعيم رؤوس الأموال التي تسمح بتحقيق التنمية و التوسع الاقتصادي.

إلا أن هذه العناصر الجديدة لم تصل إلى المطلوب، نظرا لعدم تمكن المؤسسات إلى الدخول في الاستقلالية المالية والإدارية الحقيقية، سواء بارتباطها بهيئات جديدة أخذت مكان الوصاية بعد الفصل بين الملكية وعملية التسيير، التي تتمثل في صناديق المساهمة آن ذاك، والتوجه نحو تغيرها اليوم إلى شركات قابضة(HOLDINGS) وإلى ضعف المؤسسات في مجال التمويل وتبعيتها للمركز في هذا المجال من جهة

أخرى، وهذا يعود إلى جانب كبير منها إلى سوء فهم القوانين الخاصة بإدارة المؤسسة داخليا، وإلى سوء وضوح وفهم حدود الصلاحيات بين مختلف الهيئات المشتركة في الإدارة، وكذلك حدود صلاحيات تدخل المركز وضرورة تحديد وتوضيح العلاقة بين المركز والإدارة خاصة بعد ظهور المسعى الدولي إلى تحرير المؤسسة الاقتصادية العمومية أكثر ضمن اقتصاد السوق.

وأخيرا يمكن القول أن المؤسسة العمومية الاقتصادية بعد عمليات الإصلاحات التي مرت بها إعادة هيكلة واستقلالية ، قد وصلت مفترق طرق، إما خصصتها أو حل البعض منها حسب الحالة، أو تدويل الاقتصاد الوطني بالدخول أكثر في الشراكة الأجنبية .

من خلال ما سبق بيانه يتضح لنا أن المؤسسة العمومية الاقتصادية شكلت الأداة الرئيسية في القيام بالتنمية الشاملة، وهي تعبر عن تطور وظيفة الدولة وتدخلها، وقد أولت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال اهتماما كبيرا بها . لأن أهمية المؤسسة العمومية تبقى حقيقة ثابتة، وقد مرت منذ الستينات وإلى يومنا هذا بعدة مراحل، فمن منظور المخططين كان التفضيل للمؤسسات العمومية، إلا أن هذه النظرة تغيرت لما آلت إليه المؤسسة من تدهور في ظل سيادة القطاع العام، ثم منحت الفرصة لإعادة تأهيل المؤسسة العمومية كتمهيد لعملية التنازل للقطاع الخاص عن بعض المؤسسات التي كانت تشكل عبئا على الدولة، نهوضا بها، ولمسايرة التحديات الجديدة لجأت الدولة إلى عملية الشراكة لتطوير البنية الاقتصادية وتحقيق برامج التنمية، ونظرا للتطورات الاقتصادية السريعة لمحيط المؤسسة كان لزاما عليها أن تندمج في الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة[1].

المبحث الثاني :واقع اقتصاد المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

يقوم اقتصاد المعرفة على المعلومات العلمية(المعرفة)التي تساعد في العملية الإنتاجية وخلق قيمة مضافة إليه .أما إدارة المعرفة داخل المؤسسة فتتمثل في إدارة العمليات التي تهدف إلى كسب المعرفة واستخدامها لتحقيق مردود اقتصادي ملموس، وعلى الرغم من التحولات والتطورات الحاصلة في ظل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتنامي دور المعرفة كمحدد أساسي لتنافسية المؤسسات، وهيمنة المؤسسات القائمة على المعرفة على الأسواق العالمية، لاسيما في ظل تحرير التجارة العالمية، وما نتج عنه من تسابق تكنولوجي ما بين المؤسسات، أي تسابق المؤسسات نحو اكتساب مزيد من المعارف والخبرات النوعية، وجدت المؤسسات الجزائرية نفسها أمام تحد جديد وقوي ، قوامه المعرفة والتكنولوجيا والتي لا قبل لها به، إذ ما يزال جل هذه المؤسسات يعتمد على الخبرات البسيطة للعمال، وعلى تكنولوجيا أصبحت تقليدية بالمقارنة مع مثيلاتها من القطاعات في الدول المتقدمة، متغافلا عن دور وظيفة البحث والتطوير في ترقيتها، وفي أحسن الأحوال تلجأ هذه المؤسسات إلى شراء تكنولوجيا أقل تطورا، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التكنولوجيا المتطورة، بالإضافة إلى احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا المتقدمة، وهو ما جعل المؤسسات الجزائرية تعتمد على شراء شهادات التصنيع.

[1] حسين بن الطاهر، محمد الطاهر دربوش، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة ،عدد 42، ديسمبر 2014 ، ص ص 10 - 13

المطلب الأول : سبل الاندماج في اقتصاد المعرفة

أحدثت الثورة الإلكترونية في العالم الأكثر تقدما ورخاء انقلابا حقيقيا في النشاط الاقتصادي فكرا وممارسة، جب ما قبله من نظريات وتطبيقات مختلف المدارس الاقتصادية دون أن يلغيها تماما، وأدخل البشرية في عصر جديد متجاوزا عهود الزراعة والصناعة بفعل تركيزه المكثف على الجانب اللامادي وانحيازه الواضح لقطاع الخدمات سمة الاقتصاد ما بعد الصناعي.

تحاول الجزائر أن تندمج في الاقتصاد العالمي بشكل يضاعف من أهمية العلاقات الاقتصادية بحيث تكون أكثر إيجابية بالنسبة لها، لكن العالم الغربي وصل إلى ما وصل إليه اليوم من تطور في شتى المجالات بما فيها الاقتصادية بعد أن اعتمد العلم في كل ما يتصل بقضاياه المصيرية، فكان هدفه الإنسان واتخذه أداة أساسية في التنمية والتطور الاقتصادي أولا كعنصر من عناصر لإنتاج، ثم كمصدر من مصادر المعرفة والابتكار، والإنسان.

والمؤسسة الجزائرية تحاول أن ترقى إلى المستويات التي تمكنها من منافسة المؤسسات الأجنبية التي يمكنها أن تغزو السوق الجزائرية بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يضاف إلى ذلك مختلف المؤسسات الأجنبية التي دخلت ويمكن أن تدخل السوق الجزائرية بعد انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي.

و لن تتمكن المؤسسة الجزائرية من الارتقاء إلى مستوى المنافسة إلا إذا تضافرت جهود على المستوى الكلي ثم على مستوى المؤسسة وهي تتلخص فيما يلي:

- الجهود على المستوى الكلي:

هنا تتدخل جهود الدولة بغية إعطاء دفعة قوية لاقتصاد المعرفة في بلادنا و هذا نراه من خلال ما يلي:

- زيادة الإنفاق على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة و نقصد بالذات الانترنيت، ذلك أنه مصدر مهم لاكتساب مختلف المعارف والمعلومات التي تحتاجها المؤسسات حتى تصبح هذه التكنولوجيات في متناول كل فئات المجتمع.
- زيادة الإنفاق على استيراد الكتاب الأكاديمي العلمي المتخصص والحديث.
- تخصيص اعتمادات هامة للبحث العلمي الذي تنجم عنه ابتكارات تفيد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- تطبيق إعفاءات جبائية وجمركية على استيراد التكنولوجيا والكتاب اللذان يساعدان على تطوير الجهود البحثية.
- تثمين البحث العلمي و الابتكار.
- زيادة الإنفاق على برامج تطوير التكوين الجامعي بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الجديد.
- اعتماد قوانين صارمة لحماية الملكية الفكرية.

وبشكل عام يمكن أن نلخص هذه الجهود بفكرة " سياسة رشيدة وفعالة للإنفاق على العلم .[1]

[1] كمال رزيق،إدارة المعرفة وتطوير الكفاءات : أين المؤسسة الجزائرية من هذه التطورات؟،الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج مارس في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 2004 ، ص223

***أما الجهود على مستوى المؤسسة** :فيمكن أن نجملها فيما يلي:

-اعتماد سياسة تكوينية تتوافق مع المتطلبات الجديدة والتي تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.

- تخصيص اعتمادات داخل المؤسسة لتطوير الجهود البحثية الرامية إلى استحداث مختلف الابتكارات.

-اعتماد ميكانيزمات تحفيزية لتشجيع الجهود الإبتكارية داخل المؤسسة.

-الاهتمام باكتساب وتطوير البرامج المعلوماتية الحديثة.

-التركيز على سرعة تنقل المعلومة وذلك من خلال تكنولوجيات الاتصال الحديثة.

-اعتماد إستراتيجية لتسيير وإدارة الموارد البشرية تتوافق وحاجات المؤسسة من الكفاءات الأكاديمية والمهنية الراقية.[1]

ومن سبل الاندماج في اقتصاد المعرفة مايلي:

1- **إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري:** لضمان إدخال الجزائر بسرعة في عصر المعلومات ومواكبة التطورات العلمية العالمية الهائلة في مجال التكنولوجيات للوصول في أقرب الآجال إلى بناء مجتمع قائم على N T I C الجديدة للإعلام والاتصال المعرفة مما سيسمح بالاندماج التدريجي المدروس في اقتصاد المعرفة، وهو ما لن يتم قبل اعتبار المعرفة أهم عنصر من عناصر الإنتاج وليست ترفا فكريا أو شأنا هامشيا.وتتجلى أهمية إعادة الاعتبار لرأس المال الفكري في كونه أصبح دعامة تطور المؤسسة الاقتصادية ونماءها ونجاحها، فكلما زادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية وهو ما يشكل ميزة تنافسية، بعد أن تبين تفوق العنصر غيرالملموس لقيمة التكنولوجيا المتقدمة على القيم الحقيقية لموجوداتها الحسية كالأبنية والمعدات، فالموجودات الحسية لشركة مثل **مايكروسوفت** جزء صغير جداً من تموي السوق الخاص بها والفرق هو في رأسمالها الفكري.

2- **تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج البرامج المعلوماتية** واستعمالها بخلق صناعة محلية لها مما سيسمح بزيادة الصادرات وتعظيم منافع النفاذ إلى التكنولوجيا، إضافة إلى خلق وظائف عمل جديدة لآلاف البطالين الجزائريين خاصة حملة الشهادات الجامعية العالية.

ففي بلد **كالهند** مثلا حقق قطاع إنتاج البرامج المعلوماتية نموا بنسبة % 50 خلال التسعينيات، مما أدى إلى زيادة صادراتها وخلق آلاف الوظائف المحلية (13) وقد كشفت دراسة ميدانية **أمريكية** تمت في عام 1995 حول تأثير من برمجيات **مايكروسوفت** على الاقتصاد المحلي أن كل وظيفة فيها قد خلقت 6.7 فرصة عمل جديدة في ولاية **واشنطن** بينما خلقت كل وظيفة في **بوينغ** 3.8 فرصة ،كما أن قدرة التصنيع القصوى للشرائح الرقيقة تتضاعف كل 18 شهرا وقد أصبحت الحواسيب أسرع مع انخفاض سعر طاقة الكومبيوتر عند حد معين إلى النصف، فيما ينتظر أن النطاق الإجمالي لنظم الاتصالات سيزيد ثلاثة أضعاف كل 12 شهرا، ليحدث انخفاضا مماثلا في تكلفة وحدة الشبكة.

3- **جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال** بعد أن عانت **الجزائر** كثيرا من عزلة دولية وحصار غير معلن في هذا المجال،مما حرمها من التفاعل الإيجابي مع

[1] زرنيز فتحي ، شروط نجاح ادارة المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مجلة درسات وأبحاث ،عدد 27، جوان 2017 ،ص 15

هذه الاستثمارات النوعية، خاصة أن المواهب التكنولوجية أصبحت تلفت انتباه البلدان الصناعية وكبرى الشركات المتعددة الجنسيات فقد نجحت **كوستاريكا** مثلا في جذب إحدى أكبر الشركات عالمياً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف استخدام اليد العاملة المتعلِّمة نسبياً، في سياق الجهود التنموية التي شهدت خلق الوظائف وزيادة الصادرات، وتؤدي الآن إلى خلق صناعة محلية للبرامج المعلوماتية لتسريع وتيرة التنمية من جهة، واستقدام الخبرات الأجنبية من جهة أخرى.

4- **تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها** مما سوف يفجر القدرة الإبداعية والمعرفية لدى العاملين في المؤسسات الجزائرية ويخلق تغييرات إيجابية في محيط العمل وأساليب الإنتاج، كما يسهل خلق المعرفة في المجتمعات الإبداعية

5- . **تعميم استخدام الانترنت بالجزائر** بتوسيع شبكاتها وإصلاح وتحديث الخطوط الهاتفية المتقادمة وتخفيض أسعارها لتكون في متناول الجميع، فلا يمكن الاندماج في اقتصاد المعرفة دون توسيع دائرة المتعاملين بالانترنت في الجزائر على أوسع نطاق وبأقل التكاليف، ولن يؤثر ذلك كثيرا من ناحية التكاليف على عكس ما يعتقده أغلب المسؤولين فقد بينت الدراسات الميدانية أن قيمة أية شبكة تتناسب مع مربع عدد العقد، لذلك فكلما تكبر الشبكة تزداد قيمة الارتباط بها بشكل أساسي بينما تبقى التكلفة نفسها لكل مستخدم أو حتى أقل[1]

- يتميز الاقتصاد الجزائري بكونه اقتصادا ريعيا لاعتماده على المداخيل المحصلة من مصدر طبيعي وحيد غير متجدد ، فهذا الوضع الاقتصادي يشكل خطرا كبيرا على مستقبل الجزائر بفعل التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة من جهة ، وما يشهده قطاع المحروقات من أزمات خلال هذه الفترة من جهة اخرى ، التطور العالمي في مختلف المجالات خصوصا للميدان التكنولوجي والعالمي ، إذ اتخذت الحكومة الجزائرية سنة2003 قرار التوجه نحو الاقتصاد المعرفي ، وفي هذا السياق يوضح التقرير المقدم من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي حول تكنولوجيا تقنية المعلومات ترتيب الجزائر فيما يخص المؤشرات الداعمة لاندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي من اصل 139 دولة شملهم هذا التقرير.

[1] سالمي جمال ، سبل ندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة ، مجلة علوم إنسانية ،جوان 2005 ،ص ص14- 15

جدول (3- 1) المؤشرات الداعمة لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة خلال الفترة الممتدة من 2014- 2016

السنة	2014		2015		2016	
المؤشر	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة
البيئة القانونية والسياسية	140	2,6	127	2,9	123	3,0
بيئة الاعمال والابتكار	145	2,9	136	3,1	133	3,2
المهارات	102	4,0	94	4,4	89	4,6
البنية التحتية	12	2,4	83	3,7	80	3,9

المصدر: زبير عياش، بوكحيل نسيم،تطوير الخدمات البنكية في ظل التوجه ...،مجلة ميلاف للبحوث و الدرسات ،العدد الخامس ص 585.

من خلال الجدول نلاحظ تطور المؤشرات الداعمة لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة حيث تقدم سنة 2016 كل مؤشرات البيئة القانونية الذي يشمل السياسات والتنظيمات التي تضبط تقنية المعلومات الاتصال ومؤشر بيئة الأعمال والابتكار الذي يعبر عن روح التجديد والابتكار ومدى توفر التقنية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتسهيل القيام بمختلف أنشطة الأعمال ومؤشر المهارات الذي يعبر عن قدرة الفرد الجزائري في التعامل مع المعلومات إضافة إلى مؤشر البنية التحتية لتقنية المعلومات بالعديد من المراتب مقارنة بالسنتين السابقتين .

وسعيا للتحول إلى اقتصاد المعرفة من خلال تبني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات ،

المطلب الثاني :أفاق تحسين إدارة المعرفة بالمؤسسة

يمكن خلق وترسيخ ثقافة المعرفة داخل المؤسسة من خلال :

***الإبداع التكنولوجي :**وهو حسب Freeman الهدف الأخير لنظام البحث والتطوير، حيث يتم تدفق الإبداعات وقياسها، إما بالجرد للإبداعات الأساسية التي تتحقق، وإما بقياس الفوائد أو الأرباح أو المهارة، الكفاءة والفعالية التي يحققها الإبداع . وتكمن أهمية الإبداع التكنولوجي، بالمقارنة مع باقي أنواع الإبداعات في المؤسسة، في النقطتين التاليتين:

- تأثيره الكبير على المؤسسة، ومن ثم على الاقتصاد وعلى المجتمع ككل، فهو يؤدي إلى تذليل صعوبة تقنيات الإنتاج، وتقديم الخدمات والمنتجات بشكل أفضل . كما يؤدي أيضا إلى الاقتصاد في عوامل الإنتاج وتحسين ظروف العمل.

- يسرع وتيرة تطبيق المعارف العلمية والتقنية، والتي تخدم الصالح الإنساني، فهو أساسا موضوع لتجديد و تحسين المنتجات أو أساليب الإنتاج للاعتماد على الأفكار والمعارف الجديدة والمعلومات العلمية والتقنية

- توفير بنية تحتية تكنولوجيا المعلومات والاتصال من حواسيب وتجهيزات و برمجيات .[1]

***وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة :**تسعى أنشطة البحث للإجابة عن التطورات والتغيرات التي تظهر على السوق، وحتى تحافظ المؤسسة على مستواها التنافسي وازدهارها، ومهما كان حجمها، لابد من اعتماد سياسة صلبة للبحث والتطوير،وتخصص لها إدارة أو قسما متخصصا.

وتتمثل مهام وظيفة البحث والتطوير فيما يلي:

-أ نها مصدر كل إبداع تكنولوجي.

- تتولى معالجة كل الإشكالات المتعلقة بنقل التكنولوجيا إلى المؤسسة.

- تساهم في تحسين الإنتاجية بالعمل على تحسين وسائل الإنتاج، وكذا التحسينات التي تطرأ على كفاءة اليد العاملة.

- تساهم في تحسين نوعية المنتجات.

- تساهم في تجديد المنتجات وطرق الإنتاج.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها التكنولوجيا كعامل لتنمية وتطوير المؤسسة، وهو ما يستدعي ضرورة الاهتمام بتسيير الموارد التكنولوجية وتطوير سياسة الإبداع التكنولوجي فيها، وكذا الاهتمام أكثر فأكثر بوظيفة البحث والتطوير، ما تزال المؤسسة الجزائرية بوجه عام لا تبالي بهذا الجانب، ولا تخصص لنشاط البحث والتطوير موازنة تتناسب وأهميته من خلال ما تقدم يتضح أن العالم أخذ طريقه نحو الاقتصاد القائم على المعارف، والذي تتجسد هياكله الأساسية في التراكم المعرفي في مختلف المجالات البيئية الثقافية والاجتماعية والصناعية، والتي لازلنا نعيش ضمنها . ويبدو أنه المدخل الملائم لتحسين المعرفة الاقتصادية، مراجعة نماذج التنمية، والسياسات التعليمية والتكنولوجية التي ترافق الانتقال، لأن المراهنة الحقيقة تكمن في إعادة هيكلة عمارة الإنتاج، وزيادة الثروةوتمكين البني الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها، اعتمادا على الفرد الذي يتفاعل مع المعرفة ويستسيغها، فالمعلومات والمعرفة في الأنشطة الرقمية التي تسود مختلف قطاعات الاقتصادية أثرت في أغلب المجالات الصناعية والخدماتية والاستثمارية، وبلغ بها أن اكتسحت نشاطات بأكملها. والجزائر اليوم تسعى أيضا للالتحاق بالركب المعرفي، إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن مفهوم المعرفة والاقتصاد القائم عليها وهذا ما أبرزته مؤشرات قياس المعرفة، وهذا لا يعني أن المؤسسة الجزائرية لا تستطيع أن تندمج ضمن الاقتصاد الجديد ولكن يبقي عليها اعتماد إستراتيجية فعالة وسريعة لإدارة المعرفة لدى المؤسسة الجزائرية.

[1] زرنير فتحي ،مقال شروط نجاح إدارة المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مجلة دراسات وأبحاث ،العدد 27 جوان 2017 السنة التاسعة ، ص 16

-الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة

سنحاول من خلال هذا العنصر معالجة إشكالية التحديات الناجمة عن اقتصاد المعرفة وذلك من خلال اقتراح تصور منهجي لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة للمؤسسة الاقتصادية، حيث أنه في ظل التغيرات والتطورات الجديدة ولا متناهية، وفي فترة شهد تغير تكنولوجي متسارع مثله بروز الاقتصاد الرقمي والمنافسة الحادة بين المؤسسات الاقتصادية، ينبغي على المؤسسات إذا أرادت أن تفرض نفسها، تحافظ على دوامها، وتغزو أكبر حصة من السوق، أن تحقق في كل مرة ميزة تنافسية جديدة أو اختيار التكنولوجيا التي تلاؤمها، وهذا لا يتحقق إلا بالاهتمام بوظيفة البحث والتطوير والابتكار، وكل ماله علاقة بالإبداع التكنولوجي المتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتشار الانترنيت والتحول إلى لغة المنافسة العالمية وغيرها من التغيرات التي كانت بمثابة تحديات ضخمة على منظمات الأعمال .

المطلب الثالث : وضعية تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الجزائرية .

الكثير من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تمتلك تجهيزات تكنولوجية للمعلومات والاتصالات التي من أبرز أمثلتها أجهزة الحاسوب والشبكات (les réseaux) ، و لكن دون توفر ما يكملها خاصة من جانب الإطارات الكفء التي تحسن استعمالها، أو من جانب نقص البرامج الحديثة (les logiciels) المتناسبة مع الظروف والتقنيات الحالية ، وكذلك دون توفر التنظيم الاجتماعي الضروري، أي هناك غياب الاهتمام والجدية في استعمالها، والوعي الحقيقي لأهدافها، فرغم أن تاريخ إعلام الآلي في الجزائر يعود إلى سنة 1969 ، إلا أن هذا المجال يبقى بعيدا داخل مؤسساتنا عن الشيء المطلوب، إذ الأنظمة المعلوماتية المتوفرة المتميزة بالكلاسيكية التي أدخلت منذ سنوات سابقة تعتبر ثقيلة و نتائجها غير جيدة. أما الأنظمة الحديثة فأغلب المؤسسات تملك أجهزة إعلام آلية حديثة، وكذلك أنظمة معلوماتية إعلامية تخص الأجور بشكل تام ، وهناك من المؤسسات ما يملك مصلحة أو جهاز خاص بالتنظيم و الإعلام الآلي، و المحاسبة العامة خاصة، لكنه لا يخرج عن إعداد الأجور، الاستثمارات، الميزان الشهري، تقييم الجرد للمواد. إلا أن الشيء الغريب في العديد من المؤسسات التي تملك أجهزة و أنظمة وإعلام آلي، أنها تقوم ببعض الأعمال يدويا، والتي من المفروض أن تستعمل فيها الإعلام الآلي، مثل تسيير المحزونات، كما أن متخذي القرارات في المستويين الاستراتيجي والعملي لا يستعملون الحاسوب في أعمالهم اليومية إلا نادرا، بالرغم مما يعانونه من كثرة المعلومات وتراكمها في تقارير مفصلة و كمادة خام تصل إليهم يوميا. وفي مؤسسات أخرى، فإن توفر أجهزة الإعلام الآلي لا يعتبرها مسيريها لا أدوات مساعدة للتسيير، ولا تقنيات حديثة مفيدة بشكل كبيرو يجب استعمالها، بل على العكس قد نجد مؤسسات لديها هذه الأجهزة، ولا تتوفر على أنظمة إعلامية و برامج مقبولة في التسيير، نظرا لعدم الاهتمام بالموضوع أو لقدم الأنظمة المتوفرة، دون العمل على تغييرها للاستفادة منها، وهذه الظاهرة في الواقع مكملة لظاهرة عدم توفر العديد من تقنيات التسيير وخاصة الضرورية منها في العديد من المؤسسات، وهناك من المسئولين يردون على التساؤلات حول القضية بعدم الحاجة إليها، والبعض قد تخلى عنها بعد أن حاول تطبيقها سابقا، ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة في جزء كبير منها إلا ب:

- سوء فهم لأهمية هذه الأجهزة، و دورها في التسيير الحديث.
- ضعف لتكوين والكفاءة لدى المسئولين، خاصة في المستويات المتوسطة والعليا من الإدارة، رغم وجود إمكانيات إعادة الرسكلة والتكوين في البعض من المؤسسات وخاصة التي لديها معاهد تكوين تابعة لها.

- ضعف الاهتمام بهذه الوسائل قد يعود في جزء منه إلى عدم فعالية هذه التجهيزات أمام أنماط التسيير السابقة، التي لا تعتبر بها بقدر ما تعتبر و تستعمل طرق و أساليب بعيدة عن طرق التسيير الحديثة، وقد تتخذ في كثير من الأحيان قرارات خارج المؤسسة تماما سواء في التوجيه أو في الأسعار وغيرها .

- التظاهر بعدم الحاجة إلى هذه الوسائل ، قد يكون مرده إلى رفض التغير لدى المعنيين وهو نوع من رفض التكنولوجيا في التسيير لأسباب يمكن أن تعود الى بعض ماسبق.

- قطاع تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات في الجزائر:

تتوفر الجزائر حاليا على بعض الإمكانات والمؤهلات في هذا القطاع من شأنها أن تساعد في بناء مجتمع للمعلومات . إلا أن هذه المؤهلات تحتاج إلى بعض الإجراءات التنظيمية والقانونية من طرف السلطات العليا للبلاد، ولقد تم في هذا الإطار الإعلان الرسمي للنهوض بهذا القطاع من طرف رئيس الجمهورية ابتدءا من سنة 2000، وبالرغم من هذا، فمن المعروف أن الجزائر تشكو عدة نقائص في مجال تكنولوجيات المعلومات و الاتصال كما تبينه المؤشرات التالية:

- نسبة ضئيلة من العائلات تملك الكمبيوتر الشخصي.
- فقدان مؤسسات خاصة أو عامة تقدم خدمات للحصول على معلومات متخصصة.
- أقل من 20 موزع عمليين ضمن 95 موزع معتمد فقط.[1]

المطلب الرابع : واقع وأفاق البحث والتطوير في الجزائر.

أولاً : واقع أنشطة البحث والتطوير في الجزائر

لقد تميزت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر قبل 1998 بضعف كبير وعدم الاستقرار، حيث لم تخصص لها سوى % 1.48 من الناتج الوطني الخام، مما أدى إلى ظهور العديد من السلبيات منها:

- قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية .قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين
- ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث .
- ضعف علاقات التعاون بين قطاعي البحث والإنتاج.

ونظرا لأهمية البحث والتطوير في بناء اقتصاد تنافسي، اعتمدت الجهات المعنية تشريعا جديدا يتعلق بقانون البرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998/ 2002 ، حيث يهدف إلى ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير والعمل على تثمين نتائج هذا البحث، ودعم تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

[1] محمد سيد سلطان ، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة : اليات الاندماج ومتطلبات النمو الديمغرافي ،المنتدى الإعلامي السنوي السابع ، 2016.

ثانيا : أفاق البحث والتطوير في الجزائر:

من اجل ترقية أنشطة البحث والتطوير وجعلها في خدمة المصالح الاقتصادية والاجتماعية يجب :

- إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بصفته الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والتشجيع على إنشاء وحدات ومخابر للبحث في المؤسسات المنتجة عمومية كانت أم خاصة.
- مساعدة الوكالة الوطنية على تثمين نتائج البحث للدخول في المرحلة العملية والانطلاق الفعلي في أداء مهامها، إضافة إلى الدعوة إلى إنشاء مخابر وفرق بحث مختلطة مع القطاعات الأخرى للاقتصاد قصد تشجيع عملي تثمين نتائج البحث العلمي.

كما يتعين رفع مستوي التمويل المخصص لأنشطة البحث من أجل:

- تجهيز مراكز ومخابر البحث بالمعدات العلمية والتقنية المتخصصة، وتشجيع العاملين في قطاع البحث والتطوير عن طريق منح الحوافز المالية.
- إنشاء هياكل جهوية لاحتضان وتسيير التجهيزات العلمية الكبرى الممكن استعمالها جماعيا من طرف مختلف المؤسسات البحثية، وتمويل المشاريع المتبقية التي تحتوي عليها البرامج الوطنية للبحث .غير أن كل هذا يبقى غير كاف دون الاهتمام بالباحث واستغلال وتثمين نتائج الأبحاث وذلك من خلال:
- الإسرع في إصدار قانون خاص بالباحث، واتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع مادي ومعنوي لتشجيع أساتذة التعليم العالي، إضافة إلى تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للباحثين، وتقديم المساعدة المعنوية للباحثين من أجل نشر بحوثهم.
- وضع الإطار الملائم لمساعدة هيئات البحث والباحثين على إنشاء المؤسسات المبدعة، واتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع جبائي لصالح المؤسسات الاقتصادية التي تستثمر في أنشطة البحث، مع دعم الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث، وإصدار تشريعات حول الملكية الصناعية ضمن البحث العمومي[1].

[1] الطاهر هارون، أ .فطيمة حفيظ :إشكالية الابتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول :اقتصاد المعرفة، نوفمبر 4115 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2010 الجزائر .ص ص212

خلاصـة

المؤسسات الجزائرية بأنواعها تسعى جاهدة إلى السير بخطى متسارعة نحو الاندماج في اقتصاد المعرفة ،أين تثبت تكنولوجيا المعلومات والاتصال القدرة على ضمان تحقيق المزايا التنافسية الى جانب الإبداع والتطوير والبحث ،ولكن من جانب أخر لا تزال المؤسسات الجزائرية في حاجة إلى كفاءات بشرية قادرة على تسيير هذه التقنيات ،وبالتالي لابد من التوجه نحو الاستثمار في رأس المال البشري بما يضمن الاستفادة القصوى من هذه التقنيات وتحقيق التميز التنافسي .

الملخص:

إن مفهوم اقتصاد المعرفة ، كان موضوعا للعديد من الكتابات والخطابات والمنشورات منذ التسعينات، وعرف تحت عدة مسميات.

ويهتم اقتصاد المعرفة بكافة المعارف والمهارات التي يتم إنتاجها في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي كالتكنولوجيا والإدارة ، و مواصفات الأسواق ..... إلخ. ، فهو يستند على النشاط المعرفي.

وتعتمد القدرة التنافسية للمؤسسات بشكل أساسي على القدرة على خلق المعرفة واستخدامها.

فاقتصاد المعرفة أصبح من الأصول الإنتاجية والمركزية للمؤسسة ،فنجاح المنظمة يتبع مدى قدرتها على جمع المعرفة وإنتاجها والحفاظ عليها ونشرها.

و في هذا الإطار تسعى المؤسسات الجزائرية بمختلف أنواعها جاهدة إلى السير بخطى متسارعة نحو الاندماج في اقتصاد المعرفة لضمان تحقيق المزايا التنافسية القائمة على الإبداع والتطوير والبحث ،

ونهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى إبراز دور اقتصاد المعرفة في تطوير المؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : اقتصاد المعرفة ، النشاط الاقتصادي ، المؤسسات الجزائرية، المزايا التنافسية.

Résumé :

L'usage du concept d'économie du savoir aussi connu sous le nom d'économie de la connaissance , a fait l'objet de nombreuses déclarations, discours ou publications depuis la décennie 1990.

L'économie du savoir concerne tous les savoirs et compétences mobilisés dans les différents domaines de l'activité économique : technologie, organisation et management, caractéristiques des marchés, etc. Elle repose sur une activité cognitive.

La compétitivité des entreprises reposent fondamentalement sur les capacités à créer et à utiliser les connaissances.

L'économie du savoir devient un actif productif et central de l'entreprise. Le succès de l'organisation dépend de plus en plus de sa capacité à recueillir la connaissance, la produire, la maintenir et la diffuser.

Dans ce contexte les entreprises algériennes de toutes sortes s'efforcent d'accélérer l'intégration dans l'économie du savoir pour assurer la réalisation d'avantages compétitifs basés sur l'innovation, le développement et la recherche,

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence Le rôle d'économie du savoir dans développement d'entreprise économique.

Mots clés : économie du savoir, l'activité économique, entreprises algériennes, avantages compétitifs.

خـــــاتمـــــــة

تدور إشكالية الدراسة حول معرفة دور اقتصاد المعرفة في تطوير المؤسسة الاقتصادية ، وهذا ما تطرقت له هذه الدراسة، واعتمدنا في بداية هذه الدراسة على ثلاثة فرضيات،وبعد معالجة الموضوع،كانت نتائج اختبارها كالتالي:

- فيما يخص الفرضية الأولى و التي ترى أن المؤسسة هي وحدة تمارس النشاط الإنتاجي، والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من اجل تحقيق أفضل ربح بأقل تكلفة و ضمان زيادة مستمرة في الربح،فالمؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين،هدفه دمج موارد الإنتاج أو تبادل السلع أو الخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة ،و هذا ضمن شروط االقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي توجد فيه، و تبعا لحجمها و نوع نشاطها.
- أما الفرضية الثانية والتي ترى أن الميزة التنافسية تعتبر هدفا استراتيجيا تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها من خلال تفعيل مصادر جديدة ممثلة في الكفاءة ، الجودة و المعرفة،تم تأكيد واثبت صحة هذه الفرضية ،فالمؤسسات الاقتصادية تعتمد الآن على تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تحقيق ميزة تنافسية أفضل تمكنها من التفوق على منافسيها .
- أما الفرضية الثالثة والتي تتلخص في توفر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على بعض الإمكانات والمؤهلات من شأنها أن تساعدها في الاندماج في اقتصاد المعرفة، فالمؤسسة الجزائرية تحاول أن ترقى إلى المستويات التي تمكنها من منافسة بعض المؤسسات الأجنبية التي يمكنها أن تغزو السوق الجزائرية بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يضاف إلى ذلك مختلف المؤسسات الأجنبية التي دخلت ويمكن أن تدخل السوق الجزائرية بعد انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي.

و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج و التوصيات التالية:

1- النتائج:

- تعتبر المؤسسة عون اقتصادي وظيفتها الأساسية إنتاج السلع و الخدمات الموجهة للبيع في السوق.
- تعاني المؤسسات الاقتصادية من عجز التأطير البشري خاصة الموظفين الأكفاء و المؤهلين على استيعاب التكنولوجية.
- تعاني المؤسسات الجزائرية من نقص استخدام التكنولوجيا، وبالتالي فهي تتصف بمحدوديتها ، وجد تقليدية وتتمحور أساسا حول الوظيفة التقليدية.

2- التوصيات والمقترحات:

- على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن تبذل المزيد من الجهود لتطوير قدرتها التنافسية،وذلك من خلال الاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا.
- تشييد و تطوير البنية التحتية للاتصالات، فوجود بنية تحتية قوية سيدعم نظم الاتصالات و سيساهم في الانتشار السريع لاستخدام تكنولوجيات المعلومات و الاتصال بين المؤسسات الاقتصادية .

3- أفاق الدراسة:

خلال دراستي لموضوع دور اقتصاد المعرفة في تطوير المؤسسة الاقتصادية ، اتضح لي أن موضوع اقتصاد المعرفة بصفة عامة، و واقعه في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بصفة خاصة جدير بالبحث والاهتمام ، ولذلك اقترح المواضيع التالية كنماذج لدراسات مستقبلية في هذا المجال :

- دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية.
- تطوير الخدمات في القطاع المصرفي في ظل اقتصاد المعرفة.
- دور اقتصاد المعرفة في تطوير الأسواق المالية .

قائمة المراجع

الكتب :

1. أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية،1999
2. احمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993
3. إسماعيل عرباجي ،اقتصاد المؤسسة أهمية التنظيم دينامكية الهياكل ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون الجزائر
4. جمال الدين محمد المرسى، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
5. خالص صافي صالح ، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر
6. رشيد واضح ، " المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق ، دار هومة ، الجزائر 2002
7. راوية حسن، سلوك المؤسسات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 ،
8. سعاد نائف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل لنشر، عمان، الأردن ،2005
9. صفوت عبد السلام عوض الله ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ، دار النهضة العربية ، مصر 1993
10. صمويل عبود ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1982
11. عبد الستار العلي، عامر ابراهيم، غسان العمري، مدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة، عمان، طبعة . سنة2006
12. عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال ، المكتب العربي الحديث ،1993
13. عبد الغفور عبد السلام واخرون ادارة المشروعات الصغيرة دار الصفاء لنشر والتوزيع عمان الاردن 2001 .
14. عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد المعرفي ، 2011 ، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم
15. عدنان داود محمد العذارى ، هدى زوير مخلف الدعمي، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية نظرية وتحليل في دول عربي
16. عزيز العكيلي ، الوسيط في الشركات التجارية ، دراسة فقهية قضائية مقارنة في الاحكام العامة والخاصة طبعة الاولى 2007 درا الثقافة للنشر والتوزيع
17. علاء عبد الرزاق السالمي ، ارياض حامد الدباغ ، تقنيات المعلومات الادارية ،دار وائل للنشر ،الطبعة الاولى 2001
18. علي الشرقاوي ، المشتريات المخزنة زادارة المخازن ، الدار الجامعية ، بيروت 1995
19. عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة ، ديون المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر

20. غسان قاسم داود اللامي،المدرس المساعد، تكنولوجيا المعلومات في منظمات الاعمال الاستخدامات والتطبيقات ،الطبعة الأولى 2010 ، الوراق للنشر والتوزيع
21. فوزي محمد سامي ، الشركات التجارية الأحكام العامة والخاصة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع
22. محمد رفيق طبيب " مدخل للتسيير " الجزء الاول ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر
23. مصطفى كمال طه ،وائل انور بندق ، أصول القانون التجاري 2006 ، دار الفكر الجامعي
24. نادية صالح مهدي الوائلي ، الاقتصاد المعرفي، الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، 2016،
25. ناصر دادي عدون, اقتصاد المؤسسة, دار المحمدية العامة, 1998
26. ناصر محمد سعود جرادات، د- احمد إسماعيل المعاني ،أسماء رشاد الصالح ،إدارة المعرفة ، الطبعة الأولى 2011 إثراء للنشر والتوزيع الأردن .
27. نجم عبود نجم ، ادارة الابتكار (المفاهيم والخصائص والتجارب) ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ، الاردن الطبعة،2003
28. يوسف حجيم سلطان الطائي ،هاشم فوزي دباس العبادي ، التسويق الالكتروني ، الطبعة الاولى 2009 ، الوراق لنشر والتوزيع

الاطروحات والرسائل:

29. أحلام مخبي ، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك ،دراسة حالة شركات الأشغال العامة والطرقات مذكرة ماجستير، 2006/ 2007 .بالضياف العيد ، جامعة قصدي مرباح ،ورقلة
30. . بالضياف العيد ، جامعة قصدي مرباح،مذكرة الماستر ، المؤسسة الاقتصادية بين الاهداف وتحقيق التنمية المستدامة ، السنة الجامعية 2012 /2013
31. . عبد الوهاب بوبعة ، مذكرة ماجستير ، دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال – موبيليس) -2011- 2012
32. حورية شعيب ، مذكرة الماجستير ، تسير وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،السنة الجامعية 2013/ 2014
33. محمد الطيب دويس " براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسة الدولية " مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم والاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ،جامعة ورقلة ، الجزائر 2005
34. . منيرة سليماني مذكرة لنيل شهادة الماستر، دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية ، دراسة ميدانية مؤسسة قارورات الغاز ،باتنة ، 2012- 2013
35. .عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك ، دراسة حالة ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2011/ 2012

التشريعات والقوانين

36. لمواد من 544 إلى 842 ،الطبعة2003 الكناب الخامس في الشركات التجارية " القانون التجاري "

37. . مادة 566 من القانون التجاري الجزائري ،تبعا ل المرسوم التشريعي رقم 93- 08 المؤرخ في 25 افريل 1993

الدوريات والمجلات

38 .جمال سالمي ،سبل ندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة ،علوم انسانية ،جوان 2005 العدد الثامن .

39. حسين بن الطاهر ، محمد الطاهر دربوش ، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة ، عدد 42- ديسمبر 2014

40.عمار زيتوني ، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 09 مارس 2006

41 .فتحي زرنيز ، شروط نجاح ادارة المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،عدد 27. جوان 2017 السنة التاسعة .مجلة دراسات وأبحاث

42. محمد جبار طاهر الشمري ،مجلة .دور الاقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي / مصر انموذجا – جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

43. زبير عياش ، بوكحيل نسيم ،تطوير الخدمات البنكية في ظل التوجه ...،مجلة ميلاف للبحوث ودرسات ،العدد الخامس

الملتقيات والمؤتمرات

44. بلعلياء خديجة ، ا- معموري صورية الملتقى الدولي لخامس حول : راس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة.

45. كمال رزيق،إدارة المعرفة وتطوير الكفاءات : أين المؤسسة الجزائرية من هذه التطورات؟،الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج مارس ،في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 2004

46. محمد سيد سلطان تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتحقيق اقتصاد المعرفة : آليات الاندماج ومتطلبات النمو الديمغرافي المنتدى الإعلامي السنوي السابع ، 2016